وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية يعزي النعيمي في وفاة والدته

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 23 شعبان 1446هـ | 22 فبراير 2025م | العدد 100 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

اختتام معرض صنعاء الدولي للقهوة

الوزير الرباعي: المعرض فرصة لتبادل الخبرات والمعارف بين المزارعين والتجار والمصدرين

الهارب: المعرض زاره أكثر من نصف مليون زائر، وتم إطلاق مبادرات مجتمعية لزراعة شتلات البن

العسل: المعرض حظي بمشاركة أكثر من 250 جهة من أبرز شركات وجمعيات ومنتجي البن

خبراء ومختصون لـ "اليمن الزراعية":

هناك الكثير من الأسماك القابلة للاستزراع السمكي في اليمن منها الجمبري بمختلف أنواعه

توجد في اليمن مزرعتين للاستزراع السمكي لكن تضررتا مع العدوان السعودي الأمريكي

هناك فرص لاستزراع الأسماك في المياه العذبة

رئيس الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية ماهر السيد لـ "اليمن الزراعية"

- الثروة السمكية قطاع مردوده الاقتصادي على البلد مهم ومؤثر لكنه في حالة ضعف وركود
- الاستثمارات في القطاع واعدة ومربحة ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة للمستثمرين،
- 93 علبة من أسماك الباغة أو السردين تساوي قيمة برميل نفط بقيمة 70 دولاراً
- 7 كيلو من سمك التونة معلب يساوي قيمة برميل نفط

الأسماك ثروة منافسة "للنفط"

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 100 | السبت 23 شعبان 1446هـ | 22 فبراير 2025م

ورش عمل للمنسقين الزراعيين والتنمويين ومندوبي المراكز والعزل بمديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة

اليمن الزراعية – الحديدة

نظمّت جمعية بيت الفقيه الزراعية التعاونية متعددة الأغراض، بمحافظة الحديدة، ورشة عمل تدريبية ولقاءً موسعًا لمندوبي ومنسقي المراكز والعزل بالمديرية، حول الجوانب الزراعية والتنموية.

وهدفت الورشة واللقاء، إلى تعريف 30 مندوبًا يمثلون مراكز وعزلة المديرية، بمهام ودليل عمل المنسقين، مع التركيز على تنفيذ مسح زراعي وتنموي، يشمل المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، وحصر أعداد الأبقار والأغنام والدواجن.

كما تم تعريفهم بآلية رصد المحاصيل الزراعية والآبار الزراعية، وتحديد الأراضي الصالحة للزراعة والتوسع الزراعي، وتعزيز الزراعة التعاقدية، وحصر المعدات الزراعية، لتفعيل وحدتي الحراثة والمكافحة المجتمعية للآفات، بالتنسيق مع المختصين والفرسان في كل عزلة وقرية.

وتناولت الورشة جوانب حصر الكوادر البيطرية وعمال صحة الحيوان والمهندسين والمرشدين، لتدريبهم وإشراكهم في العمل الزراعي والتنموي، وآليات تنظيم التسويق والأسواق الزراعية، وأهمية نشر الوعي المجتمعي حول الزراعة والتنمية.

وأوضح مدير المديرية حسين سهل، أن الورشة تأتي في إطار تنفيذ توجهات القيادة والحكومة ضمن خطة البرنامج التنموي المحلي التكميلي للعام 1446هـ بالتعاون مع الجهات الحكومية والمجتمع المحلي.

حضر الورشة رئيس وأمين الجمعية الزراعية، ومسؤولو القطاع التربوي، والمبادرات، والزراعة التعاقدية بالجمعية، وقيادات مجتمعية.

من جانب آخر عقدت جمعية بيت الفقيه متعددة الأغراض ورشة عمل تدريبية ولقاء موسع لمندوبي (منسقي) المراكز والعزل بمديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة، بمشاركة 30 مندوباً يمثلون 30 مركزا أو عزلة، بهدف تعزيز العمل الزراعي والتنموي في المديرية.

وخلال الورشة، تم استعراض مهام ودليل منسقي المراكز والعزل، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ مسح زراعي وتنموي شامل، يشمل المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، وحصر أعداد الأبقار والأغنام والدواجن، إضافة إلى رصد المحاصيل الزراعية، والآبار، والأراضي الزراعية الصالحة والمستصلحة، والأراضي الصحراوية القابلة للتوسع، والزراعة التعاقدية. كما تم مناقشة حصر المعدات الزراعية مثل الحراثات والمرشات، وذلك في إطار تفعيل وحدات الحراثة والمكافحة المجتمعية للآفات بالتنسيق مع المختصين والفرسان في مختلف العزل والقرى.

وتضمنت الورشة آليات حصر الكادر البيطري وعمال صحة الحيوان والمهندسين الزراعيين والمرشدين لتدريبهم وتمكينهم من الإسهام في التنمية الزراعية بمناطقهم، بالإضافة إلى مناقشة تنظيم الأسواق الزراعية وتعزيز التسويق، إلى جانب استعراض الخطة المستقبلية التي تشمل تفعيل المجابس الرمضانية، ونشر الوعي المجتمعي حول الزراعة والتنمية والنظافة والتشجير.

ويأتي هذا اللقاء تنفيذا لتوجهات القيادة وتوجيهات الحكومة، ضمن خطة البرنامج التنموي المحلي التكميلي للعام 1446هـ التي تعتمد على تكامل الجهود الحكومية والمجتمعية لتعزيز التنمية المحلية.

حضر الورشة المهندس هلال الجشاري، ومدير عام المديرية، ومساعد مدير المديرية، ورئيس الجمعية، وأمين عام الجمعية، ومدير فرع التربية بالمديرية، والمدير التنفيذي للجمعية، ومدير المبادرات، ومدير الزراعة التعاقدية بالجمعية، وعدد من المشايخ والأعيان وقيادات المديرية.

يوم حقلي ارشادي لمزارعي الذرة الشامية في الحديدة

الإعلام_الزراعي_والسمكي|الحديدة

أقيم اليوم في منطقة الكدن مديرية الضحي بمحافظة الحديدة، يوم حقلي ارشادي لمزارعي الذرة الشامية، نظمته شركة جنة سيدز لإنتاج البذور.

تضمن اليوم الحقلي، تحت شعار" يدا بيد.. نزرع الغد"، عرضا للأصناف المنتجة محليا من الهجن الفردية لمحصول الذرة الشامية.

وفي اليوم الحقلي، أكد رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة علي هزاع، أهمية زراعة الذرة الشامية باعتباره من أهم محاصيل الحبوب الاستراتيجية، التي تسهم في سد الفجوة الغذائية، وتدعم المزارع بتحقيق عائد مادي لهم.

وأشار إلى أن الأراضي الجديدة المستصلحة و المستزرعة حديثاً في سهل تهامة، تشكل جزءاً هاماً في خطة الدولة للتوسع الأفقي حيث يمكن زراعة مساحات كبيرة من هذه الأراضي بالذرة الشامية، باتباع أنظمة تسميد ورى مناسبة..مؤكدا أن نجاح ذلك يؤدى إلى زيادة الإنتاج من الذرة الشامية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ولفت إلى أن الثورة الزراعية الحالية تهتم بالتوسع في إنتاج الذرة الصفراء بصفة خاصة، فضلا عن زيادة الإنتاجية عن طريق التوسع في زراعة الهجن عالية الإنتاج.

وأشاد بدور شركة جنة سيدز لإنتاج البذور، وتنظيمها لهذا اليوم الحقلي .

من جانبه تطرق مدير شركة جنة سيدز بدر العزاني، إلى الجهود التي بذلتها الشركة في تجربة اختبار وتقييم 12 هجين فردي، من محصول الذرة الشامية ومقارنتها بصنفين محليين تحت ظروف سهل تهامة، عبر عدد من الباحثين والتي تكللت بالنجاح.

وأشار إلى أن تطوير صنف جديد من الذرة ، يستغرق عدة اعوام، وهو مجهود طويل يتطلب دعما مستمرا لإنتاج هذه الصنوف المهجنة.

وأفاد أن اليوم الحقلي يستهدف الربط بين البحوث والتطبيق حيث إنه من خلال الهدف البحثي حيث يتم عرض المكونات المختلفة لمحصول الذرة الشامية.

ولفت إلى أهمية تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تعاونية لتشجيع الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي.

بدوره أشار مدير الإنتاج الزراعي بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية وجيه المتوكل، إلى أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات خاصة في ظل ما يتعرض له الوطن من عدوان وحصار، وما يفرض على الجميع الإعتماد على الزراعة المحلية لتغطية حاجة السكان من الغذاء.. مؤكداً حرص الوزارة على تقديم كافة التسهيلات للقطاع الخاص.

من جهته أكد مدير التسويق بالاتحاد التعاوني الزراعي أكرم طاهر، أهمية دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وصولا إلى التنمية الشاملة المستدامة.

واستعرض ما يمثله اليوم الحقلي للذرة الشامية من أهمية في إبراز نتائج النشاط البحثي لشركة جنة سيدز لإنتاج البذور.

وأكد على دور المستثمرين في تنمية الزراعة، خاصة في محصول القمح الذي شهد توسعًا كبيرا هذا العام والجهود المشتركة.

حضر اليوم الحقلي، مدير فرع الاتحاد التعاوني الزراعي أحمد الهيج، وعدد من مسؤولي الجمعيات الزراعية والمزارعين.

وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية يعزي النعيمي في وفاة والدته

اليمن الزراعية – صنعاء

بعث وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي ، برقية عزاء ومواساة إلى عضو المجلس السياسي الأعلى، الأستاذ محمد صالح النعيمي، في وفاة والدته، التي انتقلت إلى رحمة الله تعالى.

وأعرب الوزير الرباعي، عن خالص تعازيه وعظيم مواساته للأستاذ النعيمي وكافة أفراد أسرته في هذا المصاب الجلل، داعياً الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويسكنها فسيح جناته، وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

إشهار جمعية ماوية التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بتعز

اليمن الزراعية – تعز

أُشهرت في مديرية ماوية بمحافظة تعز، جمعية ماوية التعاونية الزراعية متعددة الأغراض، بحضور وكيل المحافظة لشؤون التنمية، عبدالواسع الشمسي، وكيل قطاع تنمية الإنتاج الزراعي، المهندس سمير الحناني.

وفي حفل الإشهار، الذي ضمَّ مديري قِطاع الزراعة في المحافظة، المهندس عبدالله الجندي، ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية في تعز، محمد هبة، تم مناقشة النظام الأساسي للجمعية والتقارير المالية والإدارية والرقابية وإقرارها.

كما تم انتخاب مجلس إدارة الجمعية بالتزكية، برئاسة نبيل أحمد البرهمي، وكذا مجلس الرقابة برئاسة محمد العبدلي، واختيار نبيل الوجيه مديرًا تنفيذيا لها، وتعيين مسؤولي الوحدات التنفيذية.

وأشار وكيل المحافظة الشمسي، إلى دور الجمعيات في تعزيز النهوض بالقطاع الزراعي والتنموي.. مبينًا أن إشهار جمعية ماوية التعاونية الزراعية متعددة الأغراض يأتي ترجمة لموجِّهات القيادة الثورية، وبمتابعة مستمرة من قيادة السلطة المحلية بالمحافظة.

وحثَّ الهيئة الإدارية الجديدة والإدارة التنفيذية على الانتقال للعمل في الميدان، والنهوض بالقطاع الزراعي والتنموي الذي يعدّ من أهم عوامل الصمود والعمل التدريجي لخفض فاتورة الاستيراد، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

بدوره، أكد مسؤول قطاع تنمية الإنتاج الزراعي، المهندس الحناني، أن جمعية ماوية التعاونية إحدى الجمعيات الرافدة والمساهمة في عملية التنمية الزراعية؛ خاصة في محافظة تعز.

ولفت إلى أهمية الجمعيات التعاونية ودورها في دعم المزارعين؛ من خلال التسهيلات التي تحظى بها الجمعيات، والتي تساعد المزارعين في توفير مدخلات الإنتاج الزراعي.

من جهته، أشار مسؤول القطاع الزراعي في المحافظة، المهندس الجندي، إلى أن تأسيس الجمعية يؤكد على الوعي المجتمعي لأبناء مديرية ماوية المتجه بخطى ثابتة نحو المبادرات المجتمعية في الميدان، وخدمة المجتمع.

في حين، أكد مدير وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية في المحافظة أهمية تأسيس الجمعية لتعزيز مجالات التنمية في المديرية.

حضر حفل الإشهار مدير فرع الاتحاد التعاوني، عامر الأهدل، ونائب الشؤون الاجتماعية، قائد النّحال، ومنسق مؤسسة "بنيان" في المحافظة، إياد عوهج، ومدير مديرية ماوية، عبد السلام هاشم، ومسؤول القطاع الزراعي في المديرية، علي مانع، وعدد من مدراء المكاتب التنفيذية وشخصيات اجتماعية، وأعضاء الجمعية العمومية.

معرض صنعاء الدولي للقهوة يختتم فعالياته بتنظيم أفضل من المواسم الماضية

اليمن الزراعية: خاص:

عاشت صنعاء على مدى خمسة أيام متتالية الأسبوع الماضي أياماً مع "القهوة" اليمنية، خلال فعاليات "معرض صنعاء الدولي للقهوة".

وقال رئيس اللجنة التنظيمية للمعرض الأستاذ علي الهارب إن زوار المعرض تجاوز نصف مليون زائر، وأن عدد المشاركين في المعرض بلغ 220 مشاركاً، منهم حوالي 130 عارضًا متخصصين في القهوة.

وأضاف في تصريح خاص "لليمن الزراعية" أن العروض للمشاركين كانت قوية جدًا، وأفضل تنظيمًا من المواسم الماضية. كما تم تقديم تخفيضات على جميع أنواع البن ومشتقاته خلال أيام المعرض، بالإضافة إلى تذوق مجاني لجميع الزوار، حيث تم تقديم القهوة العادية وقشر القهوة والقهوة البيضانية".

وأشار إلى أن جميع الأجنحة في المعرض كانت مرتبطة بالبن، وشملت جناح الركن التاريخي، وجناح البن الخولاني، وجناح الفنون التشكيلية، وجناح أشبال البن، وجناح الأسر المنتجة، وجناح رواد الابتكار، وجناح مؤسسة بنيان، وجناح هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى أجنحة المطاعم والمقاهي والكافيهات، وجناح المنصة والمسابقات اليومية، وجناح القطاع السمكي والجمعيات السمكية.

وأوضح أن المعرض هذا العام اختلف عن العام الماضي بعدة نقاط، أهمها زيادة عدد المشاركين والزوار وتنوع البرامج المصاحبة.

وقال: "زار المعرض أكثر من نصف مليون زائر، وتم إطلاق مبادرات مجتمعية لزراعة شتلات البن، ومبادرات أخرى في مجال خزانات المياه والأحوال الخاصة بمزارعي البن، كما شهد المعرض مشاركة القطاع السمكي والجمعيات التسويقية السمكية لأول مرة".

وواصل: "تم تركيب أكثر من 12 شاشة عرض كبيرة داخل المعرض، تم من خلالها عرض توجيهات السيد القائد والشهيد القائد حول الزراعة والتنمية الزراعية، بالإضافة إلى فلاشات تعريفية وإرشادات زراعية وتسويقية عن البن، كما تم عرض فلاشات توضيحية عن برنامج تبسيط لوزارة الزراعة وقانون الاستثمار".

وتحدث الهارب عن المسابقات التي شهدها المعرض، حيث تم تكريم الفائزين بجوائز مالية وأرقام ذهبية، وفي مسابقة "حكاية في لوحة"، فازت آلاء أنيس عامر بالمركز الأول، بينما حصل إيليا إبراهيم الجحدري على المركز الثاني، وجيهان عبدالله علي على المركز الثالث، وفي مسابقة "حكاية في ريلز"، فاز حاشد القيدلة بالمركز الأول، وكمال القناد بالمركز الثاني، وشهاب الجبوب بالمركز الثالث، وفي مسابقة "حكاية في صورة"، فاز نايف عاطف بالمركز الأول، وعبدالرحمن حمود راشد بالمركز الثاني، وخليل دغيش بالمركز الثالث، وفي مسابقة "حكاية في تصميم"، فاز عبدالرحمن سعيد بالمركز الأول، ومحمد شذان بالمركز الثاني، وأنور القديمي بالمركز الثالث، وفي مسابقة "حكاية في فلوق"، فاز عبدالرحمن النويرة بالجائزة.

زيارات لافتة

واستقبل المعرض خلال الخمسة الأيام المتتالية زيارات رسمية لعدد من الوزراء والمسؤولين في حكومة التغيير والبناء، حيث زار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، العلامة محمد مفتاح، المعرض، مؤكدًا أهمية دعم قطاع البن كركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني.

وأشاد بالتنظيم المتميز للمعرض، معتبرًا إياه رسالة حضارية واقتصادية تعكس عراقة اليمن كمهد للقهوة. ودعا إلى توسيع زراعة البن ودعم التصنيع المحلي وتعزيز التسويق الدولي.

الوزير الرباعي: المعرض فرصة لتبادل الخبرات والمعارف بين المزارعين والتجار والمصدرين

الهارب: المعرض زاره أكثر من نصف مليون زائر، وتم إطلاق مبادرات مجتمعية لزراعة شتلات البن

كما زار وزير الزراعة والثروة السمكية الدكتور رضوان الرباعي المعرض، مطلعاً على أنشطته وفعالياته، مؤكدًا أهمية مثل هذه المعارض في تعزيز الوعي بأهمية البن اليمني ودوره في الاقتصاد.

وأشاد بالجهود المبذولة من قبل المنظمين والمشاركين، معتبرًا المعرض فرصة لتبادل الخبرات والمعارف بين المزارعين والتجار والمصدرين.

من جانبه، زار نائب رئيس مجلس الشورى، الشيخ ضيف الله رسام، المعرض، معبرًا عن إعجابه بجودة البن اليمني، وداعيًا إلى تعزيز الجهود لدعم المزارعين وتحسين ظروف الإنتاج والتسويق. كما زار أمين العاصمة حمود عباد ووزير الإعلام السابق ضيف الله الشامي المعرض، حيث أشادا بجهود المنظمين وأكدوا على أهمية تعزيز تسويق البن اليمني محليًا ودوليًا.

و شهد المعرض زيارة عضو المجلس السياسي الأعلى الفريق سلطان السامعي ووزير النقل والأشغال العامة محمد عياش قحيم، حيث أشادا بجودة البن اليمني الذي يُعدّ الأجود عالميًا، مؤكدين أهمية تعزيز الجهود لحماية هذا المنتج الاستراتيجي وزيادة إنتاجيته.

افتتاح رسمي كبير

بداية انطلاقة المهرجان الذي تنظمه وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ممثلة في المؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن، كانت بافتتاحه من قبل رئيس مجلس الوزراء معه وزراء الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي والخدمة المدنية والتطوير الإداري الدكتور خالد الحوالي والكهرباء والطاقة والمياه الدكتور علي سيف والثقافة والسياحة الدكتور علي اليافعي والشباب والرياضية الدكتور محمد المولد.

وطاف الوفد بأجنحة المعرض وما يتضمنه من منتجات لمختلف أنواع وأشكال البن.

وأشاد رئيس مجلس الوزراء عقب الافتتاح والزيارة، بما يحتويه المعرض من أصناف متعددة في المذاق والنكهة من البن اليمني ذي الجودة العالية التي لم تقتصر شهرتها على مستوى اليمن، وإنما احتل البن شهرة عالمية. ونوه بمحتوى جناح الصور والوثائق التاريخية في المعرض، والتي تحكي قصة التاريخ العريق للبن اليمني الشهير الذي كان يتم تصديره إلى مختلف دول العالم عبر ميناء المخا الذي عاش أزهى صور الازدهار في حينه.

وأكد الرهوي دعم حكومة التغيير والبناء للمزارعين والمسوقين من تجار البن داخلياً وخارجياً والوقوف إلى جانبهم في مختلف عمليات الإنتاج والتصدير وتوفير الحماية المطلوبة للبن اليمني ومحاربة الأصناف المهربة.

وأثنى على الجهود الرسمية والخاصة والمجتمعية التي ساهمت في زيادة حجم الإنتاج من البن وتصديره إلى الخارج.

وعبر رئيس مجلس الوزراء عن الشكر لكل من ساهم في الإعداد للمعرض بما في ذلك جناح الوثائق التاريخية التي يجب أن يطلع عليها أبناء اليمن للتعرف على تاريخهم وتاريخ أجدادهم وكذا لكل من شارك في المعرض من مزارعين وتجار ومصدرين.

من جانبه أشار وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور الرباعي، إلى أهمية المعرض لدعم وتطوير زراعة البن، ورفع مستوى إنتاجيته، وتعزيز آليات التسويق، والترويج له في الأسواق العالمية.

ولفت إلى أن المعرض سيسهم في رفع مستوى الوعي بأهمية زراعة وإنتاجية البن، وما يمتاز به من خصائص ومميزات فريدة، حيث يحقق عائدات وأرباح تفوق تكاليف مدخلات الإنتاج، فضلاً عن إسهامه في دعم الاقتصاد الوطني.

واعتبر الوزير الرباعي، المعرض أحد فعاليات اليوم الوطني للبن للتعريف بالبن اليمني والترويج له، إلى جانب ما يتضمنه من أنشطة ترويجية لنشر ثقافة القهوة اليمنية وزيادة الوعي بأهمية شجرة البن.

وأكد أن البُن من المحاصيل الزراعية التي اشتهر بها اليمن منذ مئات السنين حتى أصبح جزءاً من تاريخ الإنسان اليمني وحضارته وارتبط بتاريخه وهويته ولم يعد محصولاً زراعياً فقط بل من المحاصيل الاقتصادية والاستراتيجية.

وخلال التدشين اعتبر الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن، مانع العسل، المعرض نافذة تعريفية بمنتجات البن، وفرصة لتبادل الخبرات والمعارف بين المشاركين.

وبين أن المعرض يحظى بمشاركة أكثر من 250 جهة من أبرز شركات وجمعيات ومنتجي البن والجهات المعنية بالبن لعرض منتجاتهم والترويج لها، مشيرًا إلى أن فعاليات المعرض تتضمن أنشطة وبرامج ترويجية لنشر ثقافة القهوة اليمنية وزيادة الوعي بأهمية شجرة البن.

من جهته أكد المدير التنفيذي لفعاليات اليوم الوطني للبن اليمني للعام 2025م محمد القاسمي، على أهمية المعرض للتعريف بالبن اليمني والترويج له لاستعادة عراقته كمحصول استراتيجي ونقدي، وتعزيز دوره ليكون رافداً مستداما للتنمية في اليمن.

وذكر أن المعرض الذي تشارك في تنظيمه عدد من الجهات، يتضمن فعاليات متعددة، منها إقامة معرض لمنتجات البن من مختلف المناطق اليمنية، وورش تدريبية وندوات علمية حول سلاسل القيمة المرتبطة بهذا المحصول، بالإضافة إلى أنشطة توعوية بالقهوة.

تخللت التدشين للمعرض بحضور وكيل أمانة العاصمة للشؤون الزراعية محمد سريع ورئيس اتحاد جمعيات منتجي البن محمد حسن ومدير المعرض على الهارب، عروض من تاريخ البن

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 100 | السبت 23 شعبان 1446هـ | 22 فبراير 2025م

الاستزراع السمكي في اليمن

تنمية اقتصادية مستدامة وفرص استثمارية واعدة

يعد الاستزراع السمكي من المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في عملية تنمية مخزون الأسماك الطبيعية، عبر تربية أنواع معينة من الأحياء البحرية وفي مقدمتها الأسماك والجمبري تحت ظروف محكمة من إعاشة وتغذية ونمو وتفريخ وحصاد وجودة مياه وظروف بيئية ملائمة تحت سيطرة الإنسان.
وتمتلك الجمهورية اليمنية الكثير من المقومات والمزايا مما يجعلها تقع ضمن الدول التي تتمتع ببيئة صالحة للاستزراع السمكي، من حيث المناخ والموقع الجغرافي، وتوفر الأراضي ومياه الاستزراع والأفاق التسويقية الجيدة وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة.

اليمن الزراعية - | محمد أحمد :

وفي السياق يقول مدير عام الاستزراع السمكي بقطاع الثروة السمكية في وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية علي السياني : "يوجد العديد من المواقع الصالحة للاستزراع السمكي على طول السواحل البحرية أو في المناطق التي تكثر فيها المياه والسدود والحواجز، بشرط أن تكون مناسبة لأنواع الأسماك المختلفة؛ كون الأسماك من ذوات الدم البارد".

ويوضح في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن هناك الكثير من الأسماك القابلة للاستزراع السمكي منها الجمبري بجميع أنواعه ومنها البلطي النيلي والبلطي المزنبيقي، إلى جانب العربي، والذي تم مؤخرا استزراعه في بعض الدول، وكذلك هناك أسماك السخلة والهاموك والدنيس والقاروص،و كل هذا الأنواع من الأسماك قابلة للاستزراع السمكي.

وحول وجود مزارع سمكية في اليمن يؤكد أن هناك مزرعتين تم الاستزراع السمكي فيها، الأولى هي شركة المترب للزراعة السمكية التكاملية، والتي كانت عبارة عن مزارع أسماك للمياه العذبة ولكن للأسف تضررت مع العدوان السعودي الأمريكي علينا والذي تسبب في ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، في حين كانت هناك المزرعة الثانية والبحرية المخصصة للاستزراع السمكي وخاصة استزراع الجمبري، قامت طائرات العدوان السعودي الأمريكي بقصفها وتدمير مفرخات الجمبري والتي تعد من أهم المراكز في الاستزراع السمكي.

ويشير إلى أن من الأهمية الاهتمام بشكل كبير بالاستثمار في الاستزراع السمكي، ففي الآونة الأخيرة انعدمت المشاريع في الاستزراع السمكي ولا وجود للمستثمرين في هذا القطاع، داعيا وسائل الإعلام إلى تسليط الضوء بشكل أكبر على هذا الموضوع بما يدعم ويساهم في تنمية الاستثمار وانشاء المشاريع في الاستزراع السمكي بشكل كبير والنهوض الاقتصادي للبلد في المحصلة.

ويوضح أن التعامل مع الزريعات يتم بعناية كبيرة، حيث يمكن القيام باستزراع أسماك محلية، مثل أسماك السخلة والأسماك العربي أسماك الجمبري بجميع أنواعه، مضيفا أن هناك أنواع أخرى ممكن أن يتم استيرادها مرة واحدة فقط مثل الغاروس والتنيس، إلى جانب جمبري المياه العذبة، والبلطي الذي تم استقطابه من الخارج وتم مكاثرته محليا في مزارع المترب ومن ثم تم تعميمه على بقية السدود، وحاليا يعتبر مستوطنا في البلاد.

ويجدد التأكيد على أهمية اختيار الموقع المناسب قبل الحديث عن عمليات تربيتها وتغذيتها، فمن الضروري أن يتناسب الموقع مع أنواع الأسماك كون؛ الأسماك والجمبري من ذوات الدم البارد التي تتأثر بدرجة الحرارة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، مواصلا " بعد ذلك يمكن أن تبدأ عمليات الاستزراع السمكي باختيار الموقع وانشاء الأحواض، ومن ثم تبدأ عمليات التفريخ والزريعة وبعد ذلك تبداء عمليات التربية ومن ثم تبداء المرحلة الأخيرة نقوم بالتسمين، ويليها مرحلة البيع".

ويضيف أن عملية التغذية يمكن استيرادها من الخارج لكن يفضل أن يتم إنتاجها محليا عبر خبراء محليين قادرين على إنتاج الأعلاف المركزة المناسبة لكل نوع على حده، مشيرا إلى سهولة هذه العملية وأننا قمنا بالعديد من التجارب السابقة والناجحة في هذا المجال.

السياني: عملية التغذية يفضل أن يتم إنتاجها محليا عبر خبراء محليين وقمنا بالعديد من التجارب السابقة والناجحة في هذا المجال.

السنباني: التغذية الصناعية تشكل ما يعادل 50% تقريبا أو أكثر من جملة التكاليف الجارية للمزرعة

أهمية وركائز الاستزراع السمكي

تزخر اليمن بمصادر عديدة للموارد الطبيعية التي تخدم أهداف الاستزراع السمكي بأنشطته المتعددة، وهناك توقعات مستقبلية جيدة للتوسع في مصادر الثروة السمكية من خلال تكثيف الجهود في مجال الاستزراع البحري والساحلي والاستزراع في المياه العذبة وأيضا السدود والحواجز المائية والاستفادة من الموارد الساحلية والشواطئ المطلة على البحر الأحمر كمناطق واعدة لتطوير هذه الصناعة.

وفي هذا الشأن يوضح أستاذ انتاج وتغذية الأسماك المشارك – كلية الزراعة – بجامعة صنعاء الدكتور محمد السنباني أن أهمية الاستزراع السمكي تأتي من أنه أحد المصادر الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لحماية الأمن الغذائي في الدول وخاصة تأمين البروتين الحيواني ذي القيمة الغذائية العالية، بالإضافة لحماية وتدعيم المخزونات الطبيعية والمحافظة على البيئة البحرية وكذلك لخلق فرص عمل في مجالات الأحياء البحرية للكوادر الوطنية.

ويشدد في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" على أهمية توافر بعض الشروط عند اختيار الموقع المناسب للمزرعة السمكية، منها أن تكون قريبة من مصدر المياه، و ألا يتسرب الماء من خلالها في حال استخدم الأحواض الترابية، و أن تكون بعيدة عن المخلفات الزراعية والآدمية، و أن يكون الوصول إليها سهلا مؤكدا أن موقع اليمن المتميز وامتداد سواحلها حوالي 2500 كيلو متر جعلها تمتلك مصادر غنية وواسعة من الأسماك والقشريات والأصداف القابلة للاستزراع على المستوى التجاري. وتحتوي سواحل اليمن سواء في البحر الأحمر، أو البحر العربي على مواقع مناسبة لكافة أشكال هذه الصناعة من الأحواض الشاطئية، والأقفاص العائمة، والسبخات الساحلية، كما أن بها تشكيلة جزريه وخلجان تزيد من جودة ومناسبة هذه السواحل للاستزراع السمكي وخاصة في سواحل البحر الأحمر.

ويضيف أن هذه الاستراتيجية في الموقع جعلت اليمن مؤهلة للدخول في شريحة واسعة من استزراع الأحياء البحرية والعذبة والاستفادة من هذا الموقع في التسويق والمنافسة، موضحا أن المواقع الصالحة للاستزراع السمكي في اليمن هي المياه البحرية، و الأراضي الساحلية، والسدود والحواجز المائية، والمياه العذبة، لافتا إلى أن ركائز الاستزراع السمكي، تتمثل في الأراضي والمواقع المناسبة، والمياه الجيدة والمتوفرة، والإدارة الرشيدة، والكوادر والعمالة الفنية، والتقنيات الحديثة، والاصبعيات الجيدة، والتغذية الجيدة والمناسبة التكلفة، والتسويق.

ويقول إن هناك فرص لاستزراع الأسماك في المياه العذبة في المناطق الساحلية من خلال دمج إنتاج الأسماك مع أنظمة الري الزراعية، بالإضافة فإن المخلفات الناتجة عن الأسماك ستسهم كسماد للمزرعة، ويمكن استخدام بعض المنتجات الثانوية الزراعية كأعلاف للأسماك، مضيفا أن هناك عدد من النظم الرئيسية للاستزراع السمكي هي نظام الاستزراع غير المكثف (EXTENSIVE) ، ونظام الاستزراع شبة المكثف (شبة المتسع K SEMI-INTENSIVE ، ونظام الاستزراع المكثف (INTENSIVE)، وكذلك نظام الاستزراع عالي التكثيف (Hyper INTENSIVE).

ويوضح أن التغذية الصناعية ضرورة لا غني عنها في حالة الاستزراع السمكي المكثف أما في حالة نظام الاستزراع الموسع أو شبه المكثف فان الأسماك تحصل على جزء من طعامها من البيئة الطبيعية المحيطة وبذلك تقل حاجتها للتغذية الصناعية مع مراعاة أن استخدام السماد في المزارع السمكية شبه المكثفة يؤدي إلى زيادة إنتاج الغذاء الطبيعي (البلانكتون) وبالتالي تقل حاجة الأسماك للغذاء الصناعي.

ويضيف أن التغذية الصناعية تشكل ما يعادل 50% تقريبا أو أكثر من جملة التكاليف الجارية للمزرعة، لذلك فمن الحكمة أن يولي موضوع التغذية الصناعية عناية خاصة بهدف الوصول إلى الغذاء الأمثل بأقل التكاليف

.

اليمن والاستزراع السمكي

أثبتت المسوح السابقة التي قام بها خبراء الأمم المتحدة وجود مساحات شاسعة مناسبة للاستثمار في مجال الاستزراع البحري والساحلي والمياه العذبة، وأيضا السدود والحواجز المائية.

وتعتبر منطقة الحديدة وسهول تهامة من أكثر مناطق اليمن الواعدة للتنمية السمكية المستدامة ويعزي ذلك إلى توفر المياه والأراضي الصالحة للاستزراع السمكي والبيئة الملائمة لإنتاج العديد من المنتجات السمكية وكذلك توفر الأيدي العاملة المدربة والرخيصة.

وحول فرص الاستثمار المتاحة للاستزراع السمكي في اليمن يؤكد الدكتور السنباني أن اليمن تزخر بالكثير من فرص الاستثمار في الاستزراع السمكي ومصادر عديدة للموارد الطبيعية التي تخدم أهداف الاستزراع السمكي بأنشطته المتعددة، حيث تقع محافظة الحديدة في الجهة الغربية ونعتبر المركز الرئيس للبحر الأحمر، ومن كبار المحافظات الساحلية إنتاجا وعددا من الصيادين وقوارب الصيد التقليدية، ويمثل الإنتاج السمكي والزراعة الأنشطة الرئيسية للمحافظة، وتشرف المحافظة على شريط ساحلي يقدر طوله بحوالي 329 كم يمتد على ساحل البحر الأحمر من موشح جنوباً حتى بحيص بمديرية عبس شمالاً.

ويضيف: "كما تتميز المحافظة بوجود عدد من الجزر أهمها جزيرة كمران، وعكبان، والطير، والسوابع، وأرخبيل حنيش، ولذلك تعتبر محافظة الحديدة من أكثر مناطق اليمن الساحلية التي تزخر بفرص استثمارية لا حدود لها في مجال الاستزراع السمكي.

ويوضح أن من أهم هذه الفرص الاستزراع السمكي، حيث تتميز منطقة الحديدة بوجود مناطق واسعة ملائمة لإقامة مشاريع الاستزراع السمكي سواء بالنسبة للأسماك البحرية أو أسماك المياه العذبة أو بالنسبة للقشريات مثل الجمبري (الروبيان)، حيث يوجد الكثير من السبخات الملائمة لمثل هذه المشاريع.

ويزيد :"إنشاء مراكز تسويقية متكاملة تشمل مخازن تبريد ومستودعات تجميد، ومصانع للثلج ومعارض لبيع الأسماك، وكذلك مصانع تغليف وتجهيز وتصدير الأسماك والجمبري، وكذلك إنشاء مصانع لتحويل بقايا الأسماك ورؤوس وقشور الجمبري ومخلفات أسواق الأسماك إلى مسحوق يدخل في صناعة مركزات الأعلاف السمكية والحيوانية، إلى جانب الاستثمار في مجال استزراع الطحالب والأعشاب البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية.

معرض صنعاء الدولي للقهوة بين الأصالة والتاريخ

"اختتم معرض صنعاء الدولي للقهوة فعالياته وسط إقبال كبير من الزوار والمهتمين بقطاع البن، حيث تميز بتنوع فعالياته التي شملت عيادات استشارية، أركانًا تاريخية وفنية، إلى جانب مشاركات واسعة من المزارعين، الباحثين، والفنانين.

صنعاء - الحسين اليزيدي

عيادة أعمال البن

أكد أمين العزب، كبير الخبراء بالمركز الوطني لأبحاث البن، أن "عيادة البن" التي تم إطلاقها لأول مرة هذا العام قدمت استشارات متخصصة لكافة المهتمين بسلسلة قيمة البن، بدءًا من المزارع وحتى صانع الفنجان. وغطت الاستشارات مجالات متعددة مثل الزراعة، إدارة الأعمال، التسويق، والتصدير.

وأشار العزب إلى أن العيادة شهدت إقبالًا كبيرًا، حيث استقبلت أكثر من 100 زائر يوميًا، معظمهم من المزارعين الذين يسعون إلى التوسع في زراعة البن أو حل المشكلات التي تواجههم، مثل استخدام المبيدات، التقليم، والتجفيف. كما أكد أن بعض المزارعين وقعوا في أخطاء مثل زراعة أصناف غير مناسبة لمناطقهم، مما أدى إلى خسائر كبيرة، مشددًا على أهمية استشارة المختصين قبل البدء بأي مشروع زراعي.

وأضاف أن المركز الوطني لأبحاث البن سيعمل على تحليل الأسئلة الأكثر تكرارًا لتنظيم برامج توعوية وإرشادية تغطي الثغرات التي يحتاجها المزارعون، مع استمرار التواصل عبر مجموعات واتساب وفيسبوك لتقديم الدعم على مدار العام.

الركن التاريخي: أصالة البن اليمني

أكد الباحث والمؤرخ محمد حسين العمري، مسؤول الركن التاريخي في المعرض، أن الوثائق والمخطوطات المعروضة تثبت أن تاريخ البن اليمني يعود لأكثر من 800 عام، مما يدحض الادعاءات التي تشير إلى أن عمر البن لا يتجاوز 600 عام.

وأوضح العمري أن اليمنيين كانوا أول من اكتشف القهوة وطوروا استخدامها، حيث كانت تؤكل كنبتة في البداية قبل أن يتم تحويلها إلى مشروب، مشيرًا إلى دور أتباع الطريقة الشاذلية في نشر القهوة عالميًا رغم الجدل الذي أثير حولها في بداياتها.

وأضاف أن هناك وثائق تاريخية تؤكد أن البن دخل إلى عدن عن طريق العارف بالله الذبحاني، كما أن الفرنسيين كانوا أول من حاولوا احتلال ميناء المخا بسبب تجارة البن، ما يعكس أهميته العالمية.

رد على محاولات سرقة التراث

أكد ضيف الله الشامي، وزير الإعلام السابق، أن الركن التاريخي في المعرض يمثل ردًا مباشرًا على الدول التي تحاول سرقة تراث البن اليمني، مشيرًا إلى أن البن اليمني موثق منذ مئات السنين، قبل نشوء العديد من الدول المجاورة.

ودعا الشامي وسائل الإعلام إلى إبراز هذه الوثائق لتعزيز الوعي بأصالة البن اليمني وأهميته التاريخية والاقتصادية، مشددًا على ضرورة حماية الهوية الزراعية اليمنية من محاولات التشويه أو النسب الزائف.

الجمعيات التعاونية

أكد علي صالح البرعي، أمين عام جمعية برع التعاونية الزراعية، أن المعرض مثل فرصة كبيرة لتبادل الخبرات وفتح آفاق تسويقية جديدة

وأشار إلى أن الجمعيات التعاونية تؤدي دورًا مهمًا في تنظيم جهود المزارعين وتحقيق أفضل النتائج من حيث الجودة والإنتاجية، مؤكدًا أن جمعية برع شاركت بأفضل أنواع البن البرعي، الذي كان محط اهتمام الزوار.

ودعا البرعي الجهات الرسمية إلى دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وتمكينها من أداء دورها في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي.

الركن الفني: القهوة في عيون الفن

أوضحت حنان الأشول، مسؤولة الركن الفني، أن المعرض شهد مشاركة 177 فنانًا تشكيليًا قدموا لوحات فنية تجسد زراعة البن اليمني وتراثه. وتم تكريم الفائزين، حيث حصلت الفنانة آلاء عامر على المركز الأول، وجيهان عبدالله على المركز الثاني، وإيليا الجحدري على المركز الثالث.

وأشارت إلى أن بعض اللوحات تم بيعها، ما يعكس الإقبال الكبير على الأعمال الفنية المرتبطة بتراث القهوة اليمنية.

ركن أشبال البن:

أكد محمد ماجد طامش، مسؤول ركن أشبال البن، أن الركن يهدف إلى تعريف الأطفال بأهمية البن اليمني من خلال أنشطة ترفيهية وتعليمية، حيث شارك أكثر من 1000 طفل في أنشطة الرسم والتلوين حول القهوة اليمنية.

وأشار إلى أن هذه الفعالية تسهم في غرس حب البن في نفوس الأجيال القادمة وتعزيز الوعي بأهمية المنتج الزراعي الوطني.

إشادة بجهود المنظمين

أشاد عبدالحكيم الصبري، ممثل مبيعات ألبان اليمن، بحسن تنظيم المعرض، مشيرًا إلى أن مجمع باجل وفر مجموعة واسعة من المنتجات المحلية، مثل الطحينية، الصلصة، البقوليات، ومنتجات الألبان، وسط إقبال كبير من الزوار.

من جانبها، أعربت صاحبة محل قطرات الليمون عن شكرها للمنظمين، مشيدةً بحسن الإعداد والتنظيم. وأوضحت أن منتجاتها من المخللات، التي تشمل الخيار، الجزر، الزهرة، البيبار، والبنجر، لاقت إقبالًا واسعًا من المستهلكين، مؤكدةً على نجاح المعرض في تعزيز حضور المنتجات المحلية.

زوار المعرض: نافذة عالمية للبن ا ليمني

أعرب الإعلامي أحمد الكبسي عن سعادته بالمهرجان، معتبرًا أنه فرصة كبيرة لعرض المنتج اليمني الأصيل وتعريف العالم بجودته. كما أشاد بالتسويق المميز للمنتجات، مؤكدًا أن اليمن يمتلك قاعدة قوية للانطلاق نحو الأسواق العالمية.

وأضاف الكبسي: "نحن أمام منافسة حقيقية، وإن كانت محلية، إلا أننا نؤسس قاعدة قوية ستتيح لنا الانطلاق إلى الأسواق الدولية قريبًا."

اما الاخ شكيب الشرجبي مدير مصانع فريش كوفي فقد ابدء سعادته بهذا المعرض والذي وصفه بالصرح الشامخ، وشكر القيادة الثورية والسياسية على دعمها للمشاريع والمنشأت الصغيرة، والتي كادت أن تندثر، واشار انهم توجهو نحو صناعة هذه المنتجات المحلية ذات الطابع الخارجي،معتبرا ذلك اضافة للبن، واكد على الاقبال الكبير من قبل زوار المعرض والمستهلكين، واضاف ان المواطنين تعرفوا على صناعات جديدة متعلقه بالبن حيث كان في السابق لايعرف الا القهوة فقط، وقال انا اشارك للمرة الثالثة وهناك فرق كبير تطور ملحوظ في التنظيم من عام إلى آخر، واكد زيادة الوعي لدى المواطن باهمية البن، ودعاء المزارعين للتوسع في زاراعة البن وزيادة كميات الإنتاج.

دور القطاع الزراعي في نهضة البن

أكد الدكتور عادل الوشلي، عميد كلية الزراعة والأغذية والبيئة بجامعة صنعاء، أن قطاع البن اليمني شهد تطورًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح هناك وعي متزايد بأهميته الاقتصادية.

وأشار إلى أن المعرض يعكس جهود المزارعين والمنتجين في تحسين جودة البن وتعزيز قيمته المضافة عالميًا، مثمنا جهود القائمين على المعرض.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 100 | السبت 23 شعبان 1446هـ | 22 فبراير 2025م

رئيس الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية ماهر السيد في حوار مع "اليمن الزراعية"

الثروة السمكية قطاع اقتصادي هام وسيكون منافسا للنفط والغاز لو تم الاهتمام به

الجزء الأول

قال المهندس ماهر السيد رئيس الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية إن القطاع السمكي يمكن أن يساهم بما لا يقل عن 20 ٪ كحد أدنى من الناتج القومي للبلد في حال الاهتمام بهذا القطاع واستغلاله بشكل أمثل. وأكد في حوار مع صحيفة "اليمن الزراعية" يُنشر على جزءين أن بلادنا تمتلك أكثر من 300 نوع بحري تجاري، وهذا التنوع الكبير وجهة تنموية واقتصادية متجددة وغير مكلفة.

حاوره /أيوب هادي

■بدايةً.. حدثنا عن القطاع السمكي وأهميته ودوره في دعم الاقتصاد الوطني؟

يمتلك قطاع الثروة السمكية ثروة متجددة ومنتجات متعددة ومتنوعة، ومردوده الاقتصادي للبلد مهم جداً ومؤثر على مستوى الناتج الاقتصادي القومي في حال استغلاله، الاستغلال الأمثل، ومن هنا نقول للحكومة إذا اعتمد القطاع السمكي كمورد رئيسي للبلد مساو للنفط والغاز فإنه سينافس القطاع النفطي بمراحل متقدمة، حيث سيساهم القطاع السمكي بما لا يقل عن 20 % كحد أدنى من الناتج القومي للبلد.

يجب على رجالات الدولة والمعنيين بالاقتصاد في اللجنة الاقتصادية وغيرها أن يعملوا مقارنة بين العائد من انتاج النفط والعائد من انتاج الأسماك والأحياء البحرية من حيث القيمة إذا وضعنا معادلة بسيطة (93 علبة من اسماك الباغة أو السردين × 400 ريال = 1 برميل نفط بقيمة 70 دولار) بمعدل قيمة ستة عشر كيلو باغة أو سردين معلب تساوي قيمة برميل نفط وأيضاً مقارنة أخرى (38 علبة من سمك التونة × 1.000 ريال = 1 برميل نفط بقيمة 70 دولار) بمعدل قيمة سبعة كيلو من سمك التونة معلب تساوي قيمة برميل نفط.

هذه مقارنة لثلاثة أنواع فقط من الثروة البحرية حيث وبلادنا تمتلك أكثر من (300 نوع) تجاري وهذا التنوع الكبير وجهة تنموية واقتصادية متجددة وغير مكلفة، لابد من الاهتمام بها والاستفادة من قدرة القوات المسلحة اليمنية والقوات البحرية والدفاع الساحلي من السيطرة الكاملة على البحار اليمنية.

■ماذا عن واقع القطاع السمكي حالياً؟

لنكن موضوعيين، ونعترف بأن القطاع السمكي في حالة ضعف وركود سواءً على مستوى استغلال الثروة والصيد في مناطق الأعماق وأعالي البحار وخاصة الأسماك المهاجرة من جانب، ويستغل ذلك دول محتلة للبلاد ودول أخرى بطرق غير شرعية في المياه الإقليمية اليمنية، وأيضاً واقع تهديد انهيار المخزون لبعض الأصناف مثل الجمبري والعربي والديرك والقرش وغيرها، كون الصيد التقليدي يستخدم شباك غير قانونية تؤدي تلك الشباك لإنهاء وجود بعض أنواع الأسماك، بالإضافة لضعف الرقابة وتنظيم عمليات الصيد وأيضاً يُعتبر الصيد التقليدي بالقوارب التقليدية بأدوات استغلال تقليدية واستمرار الصيد في مناطق ساحلية قريبة من الشريط الساحلي تتركز على مناطق الأخوار ومناطق التكاثر مثل الشعاب المرجانية والأعشاب ومناطق المحميات البحرية التي لم تعلن الدولة عن أية محمية بحرية في بحار اليمن حتى وقتنا الحالي، كل ماذكر من مهددات البيئة البحرية، وكون تلك المناطق مناطق بيئية نوعية وكثيفة التنوع الحيوي والصيد فيها يعد خطورة بالغة، وهناك تهديدات أخرى خطيرة جداً من جانب المهددات البيئية والتدهور البيئي الناتج عن المخلفات الإنسانية والصناعية والذي ينبئ بازدياد نسبة تلويث البحار اليمنية والساحل اليمني مع ضعف الوعي المجتمعي للمخاطر المستقبلية على البيئة البحرية، وذلك نتيجة عدم اعتماد أسس علمية ومعايير وضوابط للمشاريع الساحلية والمناطق الصناعية الساحلية، ولم يتم وضع عقوبات رادعة للتلوث الصادر من تلك المشاريع الساحلية أو حتى من النقل البحري الواصل إلى موانئ اليمن، أو النقل البحري الدولي في الخطوط الملاحية البحرية سواء التلوث النفطي ومشتقاته وكذا المخلفات المشعة والكيميائية والبلاستيكية ومخلفات السفن والضوضاء وغير ذلك.

لذا فواقع القطاع السمكي في بلادنا مزر، و يحتاج إلى بحوث ودراسات متنوعة وعميقة حتى نستطيع كدولة إعادة رسم السياسات بما يخدم توجهات القيادة الثورية والسياسية وحكومة التغيير والبناء.

■يُعد القطاع السمكي من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تمتلك فرصا استثمارية كبيرة.. ما هو دوركم في تحديد الفرص الاستثمارية في هذا القطاع؟

الهيئة هي الجهة العلمية الرسمية المختصة بالقيام بالأبحاث العلمية والدراسات الاستشارية في مجال أبحاث علوم البحار والأحياء المائية وتنوعها الحيوي في المياه البحرية للجمهورية، وتهدف الهيئة إلى بحث سبل الاستغلال الأمثل للثروة السمكية بالطرق والأساليب العلمية والمنهجية الهادفة إلى الحفاظ على الموارد البحرية الحية، وتشجيع ودعم مشاريع الاستزراع للأحياء المائية وتقديم الاستشارات والمعلومات للمستثمرين ووضع الخطط والبرامج الإرشادية والإعلامية للصيادين، والقطاعات العاملة في هذا المجال بما يضمن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وحمايته كثروة حيوية متجددة، وتقديم الأبحاث والدراسات العلمية وتطويرها بما يحقق توفر قدر كاف من قواعد البيانات والمعلومات العلمية التي تمكن الدولة من تحقيق الإدارة العلمية والمنهجية الصحيحة للموارد البحرية الحية.

ومن هذا المنطلق فإن الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية تعتبر الجهة المسؤولة عن تقديم الدراسات والبحوث للمساعدة في تحديد الفرص الاستثمارية في القطاع السمكي، وتقوم بتحليل البيانات والمراجع المتعلقة بالقطاع السمكي، ومجالاته، كما تقوم الهيئة بتوفير الدراسات والمعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين والشركات التي ترغب في الاستثمار في القطاع السمكي.

وتعمل الهيئة على التنسيق مع الجهات المعنية من وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ووزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار والهيئة العامة للاستثمار وغيرها لتحديد الفرص الاستثمارية المتنوعة في القطاع السمكي.

وأريد أن أنوه في آخر كلامي عن هذا السؤال إلى أن الاستثمارات في القطاع السمكي واعدة ومربحة، حيث يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة للمستثمرين، كما يمكن أن تساعد الاستثمارات في القطاع السمكي في تحسين الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتنويع مصادر موازنة الدولة والمجتمع والعاملين في سلاسل القيمة للقطاع السمكي.

■بخصوص الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار .. ما هي مهامها واختصاصاتها؟

الهيئة تعمل على دراسة حياة الأحياء المائية وبيئتها الطبيعية ودراسة جميع الظواهر البحرية الطبيعية المؤثرة على حياة الأحياء المائية وبيئتها الطبيعية وتجمعاتها التجارية، وتعمل الهيئة على تنفيذ المسوح الميدانية لتقدير مخزونات الأحياء المائية بحسب أنواعها وتحديد سقف الاصطياد الأعلى المسموح اصطياده منها وجهد الاصطياد المطلوب المتمثل في (عدد القوارب - عدد أيام الصيد – عدد السخاوي ...)، فيما تسعى الهيئة إلى متابعة ومراقبة المصائد السمكية لتحديد العوامل المؤثرة على تجمعات الأحياء المائية كماً ونوعاً لتحقيق الاصطياد الأمثل والرشيد والمستدام للموارد البحرية الحية، كما يتم دراسة وتحليل المعلومات الإحصائية والبيولوجية والرفع بالنتائج للوزارة

"الثروة السمكية قطاع مردوده الاقتصادي على البلد مهم جداً ومؤثر على مستوى الناتج الاقتصادي"

لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للإنتاج السمكي وتغطية احتياجات الأسواق المحلية وتنمية وتطوير الصادرات السمكية للجمهورية، ووضع سياسات حديثة للبحوث والدراسات في مجال استزراع وتربية وتنمية الأسماك والأحياء المائية الأخرى بهدف تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال ولخلق تنمية اقتصادية واجتماعية ناجحة، يجب القيام بالبحوث والدراسات للبيئة المائية والتلوث البحري بأنواعه ومصادره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما يحقق حماية البيئة البحرية وتقييم الأثر البيئي للمشاريع التي تقام في السواحل والمناطق البحرية، وجمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن إنتاج الموارد البحرية المختلفة وبايولوجيتها، وكذا، وضع وتنفيذ الخطط المتعلقة بالإرشاد السمكي الهادف إلى تنمية مهارات وقدرات الصيادين التقليديين وتحسين أداءهم وتطوير وسائل ومعدات إنتاجهم، حيث تعمل الهيئة على المراجعة والتقييم للدراسات والبحوث العلمية التي ينفذها الأفراد والجهات المحلية أو الأجنبية في المياه البحرية للجمهورية في مختلف مجالات اختصاص الهيئة.

كما تقوم الهيئة بالتجارب العلمية البحثية المختلفة في مجال التصنيع والتحضير والتداول والحفظ للأسماك والأحياء المائية المختلفة بغرض تحديد أحدث الأساليب وأفضلها في التعامل والاستغلال الأمثل للأحياء المائية، وكذا تقديم الاستشارات الفنية والعلمية الدقيقة للقطاعات العاملة في الأنشطة السمكية لخلق استثمارات سمكية جديدة وفقاً لأحدث المعايير العلمية والاقتصادية ورفع جودة صادرات الجمهورية من الثروة السمكية وتنوعها وتطوير قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية وتحديد فترات ومواعيد فتح وإغلاق مواسم الاصطياد بحسب أنواع وأصناف الأحياء المائية والوسائل والطرق والمعدات المسموح بها أو الضارة استخدامها في صيد الأحياء المائية ومواصفاتها الفنية، والإشراف والمتابعة لعمليات تربية الأحياء المائية، وتأسيس مزارع وأحواض نموذجية لإنتاج وتربية الأحياء المائية على أسس اقتصادية وعلمية بغرض تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال استزراع وتربية وتسمين الأحياء المائية، ودراسة وإعداد البرامج البحثية التي ستُنفذ من قبل الأبحاث أو الجهات البحثية الأخرى أو المحلية في المياه البحرية للجمهورية ورفع التوصيات بشأنها إلى الوزارة.

■ما هي أهم المجالات البحثية الرئيسية التي تركز عليها الهيئة حالياً؟

تركز الهيئة على إجراء أبحاث حول الصيد البحري التقليدي والساحلي والصناعي وأعالي البحار والمحيطات، بما في ذلك دراسة سلوك الأسماك وتحديد مواقع الصيد البحري وأحجام الأحياء البحرية التي تم صيدها، وتفنيد الأدوات المستخدمة المسموحة والممنوعة، كما تعمل الهيئة على إجراء أبحاث حول الاستزراع السمكي والأحياء المائية على الشريط الساحلي، وفي الأقفاص العائمة سواءً للأحياء المائية من الأسماك والرخويات والقشريات أو النباتات والحشائش والطحالب وغيرها وتحديد التقنيات المستخدمة المسموح منها والممنوع وغير ذلك.

كما أن الهيئة تعمل على دراسة المجتمعات الساحلية والبيئات البحرية من أجل فهم العلاقة بين المجتمعات الساحلية والبيئة البحرية، وتحديد تأثيرات الأنشطة البشرية على البيئات البحرية وتطوير استراتيجيات الحفاظ على هذه البيئات.

وتركز الهيئة حالياً على إجراء أبحاث ودراسات وتجارب حول الصناعات السمكية والموارد المائية المختلفة والمتنوعة، بما في ذلك دراسة طرق تصنيع الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها، كما تعمل على إجراء أبحاث حول البيئة البحرية وحمايتها، ومن أهمها تحديد البيئات وتنوعها ومناطقها وطرق الحفاظ عليها وحمايتها وكذا التركيز على تأثير الملوثات والتلوث على البيئة البحرية وحياة الأحياء البحرية والمائية وغير ذلك.

■ما واقع الكوادر البحثية في الهيئة وما دور تلك الكوادر في النهوض بواقع العمل البحثي والدراسات والاستشارات في الهيئة؟

يُعد الكادر المتخصص والمؤهل والمدرب عنصراً أساسياً في توجه الدولة في القطاع السمكي وخاصة الأعمال البحثية والدراسات بالهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية، ولكن الوضع الحالي للكوادر البشرية في الهيئة يشير إلى ضرورة الاهتمام بواقع القطاع السمكي ككل، كون أغلب كوادر الهيئة المؤهلة والمتخصصة أُحيلت للتقاعد نتيجة كُبر السن، إذ أنهم خدموا أكثر من الفترة القانونية الرسمية ومازلنا نستفيد منهم، ولكن الكارثة، أن النظام السابق لم يعمل على توظيف وتوفير المختصين من خلال الاهتمام بالعملية التعليمية في كليات علوم البحار والبيئة، كما يجدر الإشارة والتنبيه إلى أن الدولة لم تعمل على تشجيع القطاع الخاص في التعليم العالي والفني من الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد على فتح تخصصات دراسية في مجالات علوم البحار والأحياء المائية والبيئة البحرية لتوفير كوادر متخصصة في مختلف مجالات القطاع السمكي مما جعل كليات علوم البحار والأحياء المائية لاتؤدي الدور البحثي اللازم لعدم وجود المنافسة والاهتمام.

والحقيقة أن كادر الهيئة يعاني ما تعانيه الكوادر العلمية والتعليمية في مختلف مجالات القطاع السمكي وعلوم البحار والأحياء المائية والبيئة البحرية، وهنا لابد أن ندرك أهمية العنصر البشري المؤهل في مجالات علوم البحار والأحياء المائية والبيئة البحرية سيكون له الدور الأساسي والمحوري في النهوض بواقع القطاع السمكي والمجتمعي والاستثمار فيه من خلال القطاع الخاص، ويجب أن تهتم الدولة بالعنصر البشري وتأهيله ورسم سياسات استراتيجية حكومية من خلال الجهات المختصة لاستقطاب مخرجات التعليم لتكون معنية بتحديد أسس علمية ومنهجيات (ربط التعليم بالإنتاج، بالنهضة الاقتصادية، بالعمل في مختلف مجالات العمل، هذا مهم جدًا) بحسب توجيهات قائد الثورة السيد عبدالملك بدرالدين الحوثي يحفظه الله.

"الهيئة تهدف إلى بحث سبل الاستغلال الأمثل للثروة السمكية بالطرق والأساليب العلمية والمنهجية الهادفة إلى الحفاظ على الموارد البحرية الحية"

■ما أهمية الاستزراع السمكي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، خاصةً في ظل زيادة الطلب على الأغذية البحرية؟

يُعتبر الاستزراع للأحياء البحرية والمائية مصدر مهم جداً من مصادر تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى العالم وعلى المستوى المحلي لتوفير البروتين والغذاء للمجتمع المستهلك وهو مشروع استراتيجي قومي تتجه حكومة التغيير والبناء للمضي فيه بشكل حاسم، ويُعد هذا المسار ذو أهمية قصوى لتحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع الناتج المحلي من خلال زيادة الصادرات الى الخارج حيث يُعتبر الإنتاج السمكي بالدرجة الثانية بعد القطاع النفطي والغازي في جلب العملة الأجنبية للداخل.

■كيف تسهم مشروعات الاستزراع السمكي في تقليل الضغط على الموارد الطبيعية؟

ستساهم مشاريع الاستزراع السمكي في الأحواض الساحلية وفي الأقفاص العائمة في رفع الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص عمل وخاصة لشريحة الصيادين العاملين في البحر بأسطول صيد تقليدي وأدوات ووسائل تقليدية. حيث ستعمل مشاريع الاستزراع على تخفيف ضغط الصيد في أماكن تكاثر الاحياء البحرية في مناطق الشعاب المرجانية والبيئات الخاصة والاخوار وهذا سيدعم المخزون السمكي في تقليل ضغط الصيد الجائر على المخزون حيث وهذا المسار ضروري جداً في ظل الوضع الراهن للبلد.

■ما هو واقع الاستزراع السمكي في اليمن وما هي التجارب التي تعملون عليها لتعزيز الاستزراع السمكي المستدام؟

يوجد لدى فرع الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية بمحافظة عدن المحتلة (مركز أبحاث تربية الاحياء المائية) وهو المركز العلمي الذي يقوم بتجارب الاستزراع وانتاج يرقات الجمبري ويقوم بتربيتها إلى الحد التسويقي وقام بإنتاج الأعلاف المناسبة للتغذية كما يوجد فيه عدد من المختصين المؤهلين في الاستزراع السمكي وقاموا بعمل التجارب الجيدة ،ولكن المشكلة هو الركود

"أغلب كوادر الهيئة المؤهلة والمتخصصة أُحيلت إلى التقاعد نتيجة كُبر السن"

الذي حصل على المركز من ضعف الدعم وغياب التطوير مما جمد نشاطه ودواره ، ولكنا وفق توجهات حكومة التغيير والبناء سنعمل على بناء مراكز بحثية قوية جداً تصنع من مجال الاستزراع في اليمن قوة اقتصادية هائلة بإذن الله تعالى.

أما بالنسبة للاستثمار من القطاع الخاص في الاستزراع بدء في المرحلة الماضية بطرق وآليات فيها قصور من قبل القطاع الخاص ولم تتبنى الدولة الدراسة العلمية والاشراف على مشاريع الاستزراع من خلال الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية كونها الجهة العلمية المعنية لهذا حصل الفشل والخسائر الهائلة للقطاع الخاص نتيجة العمل بأحادية رأس مالية وتوجه سياسي فقط ، بينما عمليات الاستزراع كلها عمليات علمية حتى يصل المنتج الى مرحلة التسويق التجاري ، لهذا ننصح هنا عدم تكرار الخطأ في المرحلة الحالية من حكومة التغيير والبناء أن إهمال دعم الهيئة سيعرض هذا المجال للفشل والخسائر الهائلة والمستمرة.

أما في جانب التجارب العلمية تسعى الهيئة الى تنفيذ تجارب علمية على الأصناف المحلية المؤهلة للاستزراع ونحن ننتظر فقط توفير الإمكانات الضرورية لتنفيذ تلك التجارب كونها باكورة النجاح العملي لمجال الاستزراع السمكي في اليمن.

■هل ترون أن هناك فرصاً لتوسيع نطاق هذه المشروعات على المستوى المحلي؟

بالتأكيد الفرص كبيرة وموجودة في مجال الاستزراع والعائد الاستثماري مغري جداً لأصحاب رؤوس الأموال أو للجمعيات التعاونية التي تجمع المجتمع في عضويتها وللقطاع الحكومي والمختلط ، يمكن الجميع الدخول للاستثمار في هذا المجال ، ولكن قبل ذلك على الدولة دعم مجال التجارب والمزارع النموذجية لأعمال الهيئة وتوفير بيئة استزراع ناجحة كنماذج يحتذى بها، كما أن هناك مشكلة كبيرة جداً تعتبر مهدد لهذا المجال وهو غياب مجال التعليم والتأهيل للكوادر المحلية في تخصصات الاستزراع في كليات علوم البحار والجامعات الخاصة وكليات المجتمع التي يُعتبر فرصة تعليمية ناجحة في حال توجهوا لفتح أقسام و تخصصات في مجال الاستزراع سيساهم ذلك مع دور الهيئة علمياً وإشرافياً لضمان نجاح مشاريع الاستزراع بكل مستوياتها.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 100 | السبت 23 شعبان 1446هـ | 22 فبراير 2025م

الاستزراع السمكي أم الاصطياد السمكي في اليمن؟

د. يوسف المخرفي

في ذات مناسبة علمية أكاديمية نظمتها إحدى الهيئات العلمية التابعة لرئاسة الجمهورية(سابقا) اجتمع فيها خبراء وطنيون في مجالي المياه والبيئة لمناقشة سبل مواجهة موجات الجفاف والعجز المائي، اقترح أحدنا اتباع آلية "الاستمطار" في يوم مطير، فاقترحت عليه أن يقترح حصاد مياه الأمطار، بدلا عن جنون الاستمطار في أرض الجنتين، فالاستمطار جدير اتباعه في الربع الخالي ودول الخليج الصحراوية.

ولعل اقتراح آلية"الاستزراع السمكي" واتباعها في اليمن ضرب من ضروب جنون الاستمطار في بلد يمتلك نحو 2500 كم من السواحل والشواطئ الساحلية ونحو 112 جزيرة في البحر الأحمر بالإضافة إلى أرخبيل سقطرى في المحيط الهندي.

ويقصد بالاستزراع السمكي تنمية أو تربية الأحياء المائية سواء كانت نباتات أو حيوانات في مزارع مائية يمكن السيطرة عليها تحت ظروف بيئية مناسبة، كما أن الهدف من الاستزراع السمكي هو زيادة إنتاج الأسماك بكثرة، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة فرص العمل، ولكن كل هذا الهراء في مواطن وأوطان حبيسة لا تملك بحارا، أو سواحل بحرية أو تعاني من انعدام الأسماك والأحياء البحرية في مياهها الإقليمية أو حتى الدولية القريبة أو البعيدة منها.

فرغم امتلاك مصر لسواحل طويلة إلا أنها

لا تملك ثروة سمكية كتلك التي تمتلكها اليمن، فاليمن يقع عند ملتقى الشمال البارد والجنوب الدافئ في شتاء نصف الكرة الأرضية الشمالي والعكس في شتاء نصف الكرة الأرضية الجنوبي، بالتالي يقع عند ملتقى هجرة الأسماك والأحياء البحرية الباحثة عن الدفء والهاربة من برد نصف الكرة الأرضية الشمالي، أو الجنوبي.

وتعاني الثروة السمكية في بلادنا من العديد من المعوقات، وفي مقدمتها الاصطياد الجائر لسفن الصيد العابرة غير المشروعة للمياه الإقليمية اليمنية، ومن الصيادين غير الشرعيين القادمين من دول الجوار في إقليم البحر الأحمر، ومن شركات الاصطياد الوهمية لهوامير ومسؤولين يمنيين سابقين فاسدين. فبدلا من تضييع الوقت في مناقشة آلية الاستزراع السمكي حري بنا الوقوف على معوقات الاصطياد السمكي وتنمية الثروة السمكية ورفع معدل مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عقد مؤتمر علمي أكاديمي وطني جامع تقدم خلاله الأبحاث والدراسات حول حماية موائل الأسماك والأحياء البحرية، وحلحلة مشكلات تلوث مياه البحار بالنفط الذي تلقيه حاملات النفط العملاقة أثناء عبورها لمياهنا الاقليمية، وكذا، التلوث بالصرف الصحي للمدن الشاطئية وفي مقدمتها مدن عدن والمكلا والحديدة، والمحطات الكهروبخارية الحرارية التي تؤدي إلى تسمم ونفوق الأسماك والأحياء البحرية، وكذا اتباع وسائل الاصطياد الحديثة بطرق غير جائرة متعلقة باصطياد الأسماك الكبيرة دون الصغيرة، وكذا مناقشة ودراسة سبل الحد من الاصطياد غير الشرعي للصيادين القادمين من دول إقليم البحر الأحمر وسفن جرف الثروة السمكية العابرة للمياه الإقليمية اليمنية.

أعتقد أن مثل هكذا نقاش محاولات تستحق التقدير في الوقت الذي تعيش فيه بلادنا تحت حصار عدوان صادر على الصياد اليمني حرية الصيد، وإن مثل تلك المحاولات لو نجحت ستساهم في رفد الاقتصاد الوطني بما يجعله مؤهلا لأن يكون اقتصادا سمكيا على مستوى فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، وتنويع مصادر الغذاء، وبالتالي تحسين المستوى الصحي العام، شريطة أن يكون كل محور من تلك المحاور قد خضع لدراسات كافية ووافية لا على مستوى لقاءات حكومية غير أكاديمية أو قرارات ومقترحات ارتجالية.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

أهمية الاستزراع السمكي في تعزيز الأمن الغذائي

لطف مفتاح

يعد القطاع السمكي من أهم القطاعات الاقتصادية في اليمن، حيث تمتلك البلاد سواحل تمتد لأكثر من 2500 كيلومتر، مما يجعلها غنية بالثروة السمكية ذات الجودة العالية. يمثل هذا القطاع مصدر رزق للآلاف، خاصة في المناطق الساحلية، كما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني عبر تصدير الأسماك للأسواق العالمية، مما يعزز الميزان التجاري للبلاد.

رغم هذه الإمكانيات، يواجه القطاع تحديات عدة، أبرزها الصيد الجائر، الذي أدى إلى انخفاض أعداد بعض الأنواع السمكية المهمة تجاريًا، إضافة إلى تأثير التغيرات المناخية على بيئات التكاثر، مما يؤثر على الإنتاج السنوي. كما تعاني الموانئ اليمنية من ضعف البنية التحتية، وغياب التجهيزات الحديثة لحفظ الأسماك، إضافة إلى التلوث البيئي الناتج عن المخلفات الصناعية والتلوث النفطي، مما يؤثر على نمو وتكاثر الأسماك.

في ظل هذه التحديات، أصبح الاستزراع السمكي حلًا استراتيجيًا لتعزيز الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، حيث يتيح إنتاج كميات كبيرة من الأسماك في بيئات محكومة، مما يقلل الاعتماد على المصائد الطبيعية، ويوفر مصدرًا غذائيًا مستقرًا بجودة عالية. كما يسهم في توفير فرص عمل جديدة، ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وزيادة الصادرات، مما يعزز الاقتصاد الوطني.

رغم الفوائد العديدة للاستزراع السمكي، إلا أنه يواجه تحديات مثل نقص الدعم الحكومي، وغياب التشريعات المنظمة، وضعف المعرفة الفنية، مما يؤثر على جودة المشاريع واستدامتها. لذا، يجب تبني استراتيجية متكاملة تشمل تقديم تسهيلات للمستثمرين، وتوفير القروض، وتطوير برامج تدريبية للصيادين والمزارعين، إضافة إلى تحسين البنية التحتية، وإنشاء معامل بحثية لدراسة أفضل أساليب تربية الأسماك.

إذا تم استغلال هذا المجال بشكل صحيح، يمكن أن يصبح اليمن من الدول الرائدة في إنتاج الأسماك المستزرعة، مما يفتح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي، ويعزز دور القطاع السمكي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

أهميه الاستزراع السمكي في ظل التحديات التنموية

أيمن الرماح

الإستزراع السمكي هو ممارسة زراعة الأسماك والكائنات المائية الأخرى في بيئات محددة، مثل الأحواض أو البرك أو الخزانات أو السدود لتحقيق أهداف اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية.

وتكمن أهمية الإستزراع السمكي في توفير مصدر هام للغذاء، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في الأسماك الطازجة

وفي ظل العدوان والحصار المفروض على البحر، وسيطرة الاحتلال على جزء كبير من الشريط الساحلي لبلادنا، و كما أن الاستزراع السمكي يوفر فرص عمل في المناطق الجبلية والريفية، ويحافظ على التنوع البيولوجي من خلال زراعة الأسماك والكائنات المائية الأخرى في بيئات محددة، ويعمل على تحسين جودة المياه باستخدام الأسماك في تنظيف المياه، ويرفع من الإنتاج السمكي ويحقق فرص للتصدير في البلدان التي لديها أسواق تصدير قوية، ويساهم في تطوير عملية البحث العلمي في علم الأحياء البحرية و علم البيئة ولكي تنجح طريقة الإستزراع السمكي.

يحتاج ذلك، بنية تحتية مناسبة، ووضع السياسات واللوائح العامة، وإيجاد الموارد المالية المناسبة التي تعمل على دعم المشاريع المتعلقة بالاستزراع السمكي، وتوفير الخبرات الفنية اللازمة للعمل على تطوير عمليه الإستزراع و خلق فرص استثمارية للمستثمرين بتكوين رؤية مستقبلية وحث وسائل الإعلام المختلفة على نشر الوعي المجتمعي بأهمية الاستزراع السمكي كونه عنصرا مهما من عناصر القطاع السمكي، ورافدا حقيقيا، سيعمل على الدفع بعجلة التنمية على كافه المستويات.

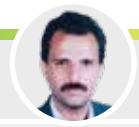

فتحي الذاري

القطاع السمكي في اليمن وأهمية الاستزراع السمكي في المياه العذبة

جرى الحديث مؤخرا عن الاستزراع السمكي في المياه العذبة مثل الأنهار والسدود في بلادنا، وهذه فكرة رائعة نحو زيادة الإنتاج الغذائي حيث يوفر الاستزراع السمكي في المياه العذبة كمية إضافية من الأسماك، مما يساعد في تلبية احتياجات السكان المتنامية للبروتين و تنويع مصادر الدخل يمكن للاهتمام بالاستزراع في الأنهار والسدود أن يفتح آفاقا جديدة للزراعة المائية، ويوفر فرص عمل جديدة للمزارعين والصيادين.

و يعتبر الاستزراع السمكي في المياه العذبة من الطرق الفعالة لاستخدام الموارد المائية في البلاد حيث يمكن أن يتم التكامل بين الزراعة السمكية وزراعة المحاصيل وحماية التنوع البيولوجي، كما يساهم الاستزراع في المياه العذبة في الحفاظ على الأنواع السمكية المحلية ويوفر بديلاً مستدامًا للصيد في البيئات الطبيعية، مما يساعد على حماية الأنظمة البيئية، و يعتبر الاستزراع السمكي مصدراً موثوقاً لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في المناطق الريفية، حيث تعتبر الأسماك جزءًا حيويًا من النظام الغذائي المحلي.

تحتاج المجتمعات المحلية إلى المزيد من المعرفة والتدريب في أساليب الزراعة السمكية الحديثة لضمان فعالية العمليات، وتؤدي الأنشطة الصناعية والتجارية إلى تلوث المياه في الأنهار والسدود، مما يؤثر على صحة الأسماك ونوعية المياه.

و تحتاج إدارة المياه العذبة إلى تخطيط دقيق لضمان الوصول المستدام إلى الموارد المائية، خاصة في أوقات الجفاف، حيث يؤثر التغير المناخي على مستويات المياه ونوعيتها، مما يؤثر على الاستزراع السمكي ويهدد الإنتاج.

إن الاستزراع السمكي في المياه العذبة في بلادنا يمثل فرصة كبيرة لتعزيز الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الاستثمار في التقنيات الحديثة وتوفير التدريب والدعم للأسر المعتمدة على هذه الأنشطة، يمكن لليمن أن يستفيد من الثروة السمكية في المياه العذبة ويعزز من قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية.

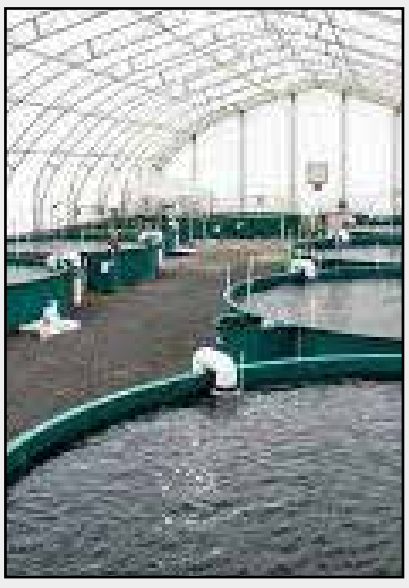

الاستزراع السمكي في اليمن فرصة اقتصادية واعدة لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية

وزير الحاتمي

الاستزراع السمكي في اليمن يعد من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي توفر فرصًا كبيرة لتعزيز الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

يساهم الاستزراع السمكي في زيادة الإنتاج السمكي المحلي مما يساعد في تلبية الطلب المتزايد على الأسماك داخل اليمن. كما يتيح هذا القطاع فرص عمل واسعة سواء في مراحل الإنتاج أو في الصناعات المرتبطة به مثل تجهيز الأعلاف وتصنيع المعدات والتخزين والتسويق والنقل مما يساعد في تقليل البطالة خاصة في المناطق الساحلية والريفية التي يعتمد سكانها بشكل أساسي على الصيد.

يعد اليمن من الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة في تصدير المنتجات السمكية خاصة إلى الأسواق الخليجية والعالمية. ويمكن للاستزراع السمكي أن يسهم في تحسين جودة الإنتاج وزيادة كميته مما يعزز قدرات اليمن التصديرية ويدر عائدات مالية تدعم الاقتصاد الوطني. كما يساعد هذا القطاع في استغلال الموارد المائية بكفاءة حيث يمكنه الاستفادة من المسطحات المائية الداخلية والبرك الصناعية والمياه الجوفية قليلة الملوحة مما يفتح آفاقًا جديدة للتنمية دون الاعتماد الكلي على المصايد الطبيعية.

تنمية المناطق الريفية والساحلية من أبرز الفوائد التي يقدمها الاستزراع السمكي حيث يوفر مصادر دخل مستدامة تحسن مستوى المعيشة وتحد من الهجرة الداخلية نحو المدن وتعزز التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق اليمنية. كما أنه يقلل الضغط على الثروة السمكية الطبيعية عبر توفير بدائل مستدامة للصيد الجائر مما يضمن استدامة المخزون السمكي ويحافظ على التوازن البيئي.

يمثل الاستزراع السمكي في اليمن فرصة استثمارية واعدة يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحسين الاقتصاد وتعزيز الأمن الغذائي. ومع تبني سياسات داعمة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع يمكن أن يصبح الاستزراع السمكي من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي في اليمن ورافدًا مهمًا لتحقيق التنمية المستدامة والاستفادة المثلى من الموارد البحرية المتاحة.

الاستزراع السمكي في الجمهورية اليمنية: الواقع والتحديات

حسن الضبيبي

تمتلك الجمهورية اليمنية سواحل ممتدة على البحر الأحمر، وخليج عدن، والبحر العربي، وأرخبيل سقطرى، مما وفر بيئة بحرية غنية كانت مصدرًا رئيسيًا للغذاء عبر التاريخ. وقد اعتمد السكان المحليون على الصيد البحري منذ القدم، لكن في أواخر تسعينيات القرن العشرين، أدى الإفراط في استغلال الموارد البحرية إلى تراجع المخزون السمكي، خاصة في أنواع مثل أسماك القرش وخيار البحر، مما زاد الحاجة إلى التوجه نحو الاستزراع السمكي كبديل مستدام.

قطاع الاستزراع السمكي في اليمن

بدأت جهود الاستزراع السمكي في اليمن عام 1988 بإنشاء مركز بحوث الاستزراع المائي في عدن، الذي حدد الأنواع المناسبة للاستزراع، مثل الجمبري الهندي الأبيض (Penaeus indicus)، والجمبري النمر الأخضر (Penaeus semisulcatus)، وسمك الحربت (الدنيس المخطط باللون الذهبي) (Rhabdosargus sarba). وفي عام 2004، تم إنشاء مزرعة اللحية لاستزراع الجمبري، والتي ضمت 50 حوضًا بمساحة هكتار لكل حوض، إضافة إلى ورشة لإنتاج الزريعات ووحدة تصنيع الأعلاف. وبلغت استثمارات المزرعة نحو 5 ملايين دولار، وحققت إنتاجًا بلغ 350 طنًا من الجمبري الأبيض والروبيان العملاق في عام 2005، مما مثل خطوة مهمة في تطوير الاستزراع السمكي في البلاد.

التحديات والمعوقات

يواجه قطاع الاستزراع السمكي في اليمن العديد من الصعوبات، أبرزها:

- ضعف البحث العلمي والدعم الفني: عدم توفر دراسات متكاملة عن الأسماك الاقتصادية الملائمة للاستزراع، وغياب التعاون البحثي مع الجهات المناظرة محليًا ودوليًا.
- نقص الكوادر المتخصصة: عدم وجود معاهد تدريبية متخصصة في الاستزراع السمكي، مما دفع بعض المستثمرين إلى توظيف خبراء أجانب.
- غياب البنية التحتية الملائمة: عدم توفر مفرخات لإنتاج زريعات الأسماك والأحياء البحرية، ونقص المعرفة بإدارة المفرخات وتصميمها.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج: عدم وجود معامل أعلاف محلية، مما يجعل استيراد الأعلاف مكلفًا ويستغرق وقتًا طويلًا.
- ضعف التشريعات والاستثمار: غياب استراتيجية وطنية لتطوير الاستزراع السمكي، وعدم وجود حوافز تشجيعية مثل القروض والدعم الفني للمستثمرين والصيادين.

غياب النماذج الناجحة: قلة المزارع السمكية النموذجية، مما يقلل من ثقة المستثمرين في جدوى هذا القطاع.

- المشكلات القانونية والتنظيمية: عدم وضوح ملكية الأراضي المخصصة للاستزراع، وضعف الأطر التشريعية المنظمة لهذا المجال.

يمثل الاستزراع السمكي فرصة واعدة لتنمية الثروة السمكية وتعزيز الأمن الغذائي في اليمن، لكنه يواجه تحديات تتطلب وضع استراتيجية وطنية متكاملة تشمل تعزيز البحث العلمي، توفير الكوادر المدربة، تحسين البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات اللازمة.

أهمية الاستزراع السمكي

يحيى دويله

يعد الاستزراع السمكي من الأنشطة الاقتصادية الهامة في اليمن كونه وسيلة لتعزيز الأمن الغذائي. تعاني اليمن من تحديات متعددة في مجال الأمن الغذائي مما يجعل الاستزراع السمكي خيارًا واعدًا لتعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

ولما تتميز به اليمن من سواحلها الطويلة على البحر الأحمر وخليج عدن مما يجعلها دولة غنية بالموارد البحرية. ومع ذلك فإن الصيد التقليدي يواجه العديد من التحديات مثل الصيد الجائر، ونقص الموارد والتغيرات المناخية. يأتي الاستزراع السمكي كحل مبتكر للتغلب على هذه التحديات وتلبية احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء.

كما يعتمد الكثير من سكان اليمن على الأسماك كمصدر رئيسي للبروتين. يساعد الاستزراع السمكي في زيادة الإنتاج المحلي من الأسماك مما يساهم في تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. حيث يوفر الاستزراع السمكي فرص عمل جديدة في القطاعات المرتبطة بالزراعة مثل تغذية الأسماك وصناعة الأعلاف والتسويق. هذا يساهم في تحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية. فالاستزراع السمكي يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الإيرادات من بيع الأسماك ومنتجاتها. كما يمكن أن يؤدي إلى تطوير الصناعات المرتبطة مثل معالجة الأسماك والتصدير. فيعتبر الاستزراع السمكي وسيلة فعالة لتقليل الضغط على المصائد الطبيعية مما يساعد في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وحماية الأنواع المهددة بالانقراض. يمكن أن تتبنى ممارسات الاستزراع المستدام تقنيات مبتكرة تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة مثل استخدام نظم الزراعة المائية أو الاستزراع المتكامل. وأيضا يجب على الحكومة تقديم الدعم للمزارعين من خلال تقديم القروض والمنح لتطوير مشاريع الاستزراع السمكي. لهذا يمثل الاستزراع السمكي فرصة حقيقية لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في اليمن. من خلال معالجة التحديات القائمة وتبني ممارسات مستدامة، يمكن لليمن أن يستفيد من إمكانيات هذا القطاع الحيوي لتحقيق النمو والازدهار.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 100 | السبت 23 شعبان 1446هـ | 22 فبراير 2025م

العمليات الزراعية للبن بعد زراعة الشتلات في الحقل (2-2)

اليمن الزراعية

العمليات الزراعية الهامة بعد زراعة الشتلات في الحقل.
بعد أن يتم القيام بزراعة الشتلات في الحقل بالطريقة الصحيحة , يجب بعدها العناية والرعاية بها على النحو التالي :

الري :

يجب خلال المراحل الاولى إعطاء ري متقارب مرة كل ثلاثة إلى خمسة ايام , وبعدها يباعد فترات الري حسب عمر الشجرة والمناخ وطبيعة التربة .

الترقيع :

عند موت بعض الشتلات بعد الزراعة أو ملاحظة انها شتلة ضعيفه وهزيلة أو أحياناً لزيادة عدد الأشجار يتم زراعة شتلات بدلاً عن تلك التي ماتت او فشلة في النمو , ويجب ان يتم الاستبدال بسرعة قبل أن تنمو الأشجار وتكون ظلاً كثيفاً يمنع نمو الأشجار الصغيره .

التسميد :

نحافظ على التسميد الجيد بالسماد البلدي

عمر الشجرة	الكمية المقترحة من السماد البلدي المخمر لكل شجرة
سنتين	0,7. كجم/شجرة
3 سنوات	1كجم /شجرة
4 سنوات	2 كجم /شجرة
5 سنوات	2,5كجم /شجرة

التعشيب :

ان مكافحة الاعشاب من العمليات الهامة من اجل الحصول على محصول جيد من اشجار البن حيث يجب التعشيب الدوري للحشائش والأعشاب الضارة التي تعمل على منافسة أشجار البن على غذائها .
بالنسبة للأعشاب الضارة ذات الأوراق العريضة فمن المستحسن ان تتم مكافحتها خلال الموسم الممطر أو بعد

ري اشجار البن , أما الحشائش الدائمة فأن مكافحتها واستئصالها شئ أساسي ويجب أن يتم في كل الأوقات , واشهر أنواع الأعشاب الدائمة هو النجيل (cynodon) , أضافة الى أعشاب الفصيلة السعدية , وينبغي ان يكون الحوض الموجود حول الغرسة خالياً تماماً من الأعشاب .

تغطية الحوض :

يمكن أستخدام (أوراق النباتات , التبن , كري , رمل) داخل الأحواض وذلك للحفاظ على الرطوبة ومنع تشقق تربة الأحواض المزروعة بداخلها غروس البن .

التظليل :

يستخدم خلال المراحل الأولى من زراعة غروس البن استخدام سعف النخيل أو قصب الذرة في التظليل , كما يزرع ايضاً اشجار الطنب وهي من أفضل الأشجار المناسبة لتظليل أشجار البن على المدى الطويل .

الوقاية

يجب وقاية الغروس من الأمراض والآفات وأهمها خارز الثمار والأنثراكنوز وصانعات الأنفاق وحفار الساق باستخدام طرق المكافحة المتكاملة لآفات البن .

تغذية الأبقار في مراحلها المختلفة

م. جميل كشاشة:

تحتاج الأبقار رعاية خاصة، وذلك لتشجيعها على إنتاج أقصى إدرار يسمح به تركيبها الوراثي، ولكي يتحقق هذا فان هذه الرعاية الخاصة لا تبدأ عند الولادة، بل تبدأ قبل الولادة بثلاثة أسابيع، وذلك لتهيئة البقرة إلى إنتاج أقصى إدرار لها بعد الولادة.
أما الفترة من بداية الجفاف حتى انتهاء موسم الحليب، فتقسم إلى 6 فترات:

الفترة الأولى:

وهي تبدأ قبل الولادة بشهرين حتى قبل الولادة بثلاثة أسابيع.
و تجفف البقرة بعد انتهاء موسم الحليب الخاص بها، وذلك لتوفير الاحتياجات الغذائية للجنين، حيث يكون نموه سريعاً في الشهرين الأخيرين من الحمل، وأيضاً فان فترة الجفاف هامة وضرورية للبقرة، وذلك للحفاظ على صحتها وحيويتها، وتكون فرصة لتجديد أنسجة الضرع خلال موسم الحليب السابق استعداداً لموسم الحليب التالي.

الفترة الثانية:

وهي الثلاثة أسابيع التي تسبق الولادة.
وموسم الحليب يبدأ (مجازاً) ببداية هذه الفترة، حيث أن كمية اللبن خلال موسم الحليب تعتمد إلى حد كبير بمدى الاهتمام، ودرجة رعاية الأبقار في هذه الفترة، بالإضافة إلى فترة بعد الولادة بثلاثة أسابيع، وهذه الستة أسابيع تسمى فترة التهيئة، وتكون الأبقار في هذه الفترة معرضة للإصابة ببعض الاضرابات الغذائية مثل : [حمى اللبن، والكيتوزس] التي تؤثر على إنتاج اللبن وصحة البقرة تأثيراً كبيراً.
والرعاية الغذائية للأبقار خلال فترة الثلاثة أسابيع قبل الولادة تهدف إلى تحقيق ما يلي: -
تهيئة الكرش للتأقلم على العلائق عالية الطاقة التي ستتغذى عليها بعد الولادة

(حتى لا تصاب بالحموضة التي تؤثر على إنتاج البقرة).
المحافظة على نسبة الكالسيوم الطبيعية في الدم (حتى لا تصاب البقرة بحمى اللبن).
تنشيط الجهاز المناعي (لتصبح البقرة أكثر قدرة على مقاومة الأمراض)
المحافظة على ميزان طاقة موجب (وذلك لتجنب حدوث الكيتوزس).
ويقصد بميزان الطاقة الموجب أن تكون الطاقة الداخلة للحيوان في صورة غذاء أكبر من الطاقة اللازمة للحيوان، والتي تخرج في صورة لبن، وأيضاً احتياجاته الحافظة اللازمة للحفاظ على حياة الحيوان.
وميزان الطاقة السالب في هذه الفترة يمكن أن يحدث بسبب أن كمية الأعلاف المأكولة في هذه الفترة تقل بحوالي 30 % بسبب انخفاض شهية الأبقار، وفي نفس الوقت تزداد فيه الاحتياجات الغذائية للجنين ، ويترتب على هذا حدوث نقص في وزن الجسم .
والرعاية الغذائية الجيدة للأبقار في هذه الفترة تتمثل في الآتي:
• زيادة المادة المركزة (الحبوب) في العلائق إلى حوالي 2 كجم / رأس /يوم.
• زيادة نسبة البروتين إلى 16%-15.
• المحافظة على تقديم حوالي 3 كجم مواد خشنة طويلة (مثل الدريس والتبن)/رأس / يوم.
• كمية المادة الجافة المأكولة تكون حوالي 6-7 كجم /رأس /يوم.

الفترة الثالثة

تبدأ من الولادة حتى 3-2 أسابيع، وتسمى الأبقار في هذه الفترة : [أبقار حديثة الولادة]. وكمية الأعلاف المقدمة لهذه الأبقار في هذه الفترة تكون أكبر من الكميات المقدمة لها في الفترة الثانية، وأقل من الكميات المقدمة لها في الفترة التي تلي الثلاثة الأسابيع الأولى من الولادة.
ويجب الاهتمام بالنقاط التالية في رعاية الأبقار حديثة الولادة :
تقديم 2.5 كجم أعلاف خشنة عالية الجودة (مثل الدريس الجيد، أو البرسيم).
استخدام البروتين المحمي في علائق هذه الأبقار.
زيادة كميات الأعلاف المركزة لضمان توفير الاحتياجات الغذائية للأبقار، وذلك لتعويض انخفاض شهية الأبقار في هذه الفترة.

الفترة الرابعة:

وهي الفترة المبكرة من موسم الحليب، وهي تمتد من اليوم 14 إلى 100 يوم بعد الولادة.
وخلال هذه الفترة تعطى البقرة خلالها أقصى انتاج من اللبن كما تفقد جزءاً من وزنها خلال هذه الفترة.
ورعاية الأبقار في هذه الفترة يجب أن تتضمن الآتي:
- امداد الأبقار بالبروتين المحمي لتوفير احتياجاتها من البروتين غير المتحلل في الكرش لتغطية انتاجها العالي من اللبن.
- امداد الأبقار بالأعلاف الخشنة الجيدة.
- زيادة المأكول من الطاقة تدريجياً.

الفترة الخامسة:

وهي الفترة المتوسطة من موسم الحليب، وتبدأ من اليوم 100 الى 200 يوم بعد الولادة، وفيها يقل انتاج اللبن تدريجياً، ورعاية الأبقار في هذه الفترة تتضمن ما يلي:
تقديم الأعلاف الخشنة بالكميات ا لمنا سبة .
استخدام الاضافات العلفية التي تتناسب مع الأعلاف التي تتغذى عليها الأبقار.

الفترة السادسة:

وهي الفترة المتأخرة من الحليب، وهي تبدأ من 200 يوم بعد الولادة حتى فترة الجفاف.
ورعاية الأبقار في هذه الفترة يجب أن يراعى فيها ما يلي:
- زيادة الأعلاف الخشنة في العليقة.
- تقليل البروتين المحمي (غير المتحلل في الكرش) بالعليقة.
- تقليل تكلفة التغذية اليومية لهذه الأبقار.

خالـد التـام

مـن موظـف مكتبـي إلـى رائـد فـي زراعـة البـن

اليمن الزراعية - | محمد حاتم :

فـي عالـم تسـوده الرتابـة والروتيـن، وبسـبب الحرب والعـدوان وانقطـاع المرتبـات، قـرر خالد عبدالوهـاب التـام كسـر القواعـد والخـروج مـن إطـار الوظيفـة التقليديـة إلـى فضـاء أرحـب، حيـث يمكنـه تحقيـق حلمـه وصنـع نجاحـه بيديـه. كان يعمـل فـي الأحـوال المدنيـة، لكنـه شـعر بالملـل مـن العمـل المكتبـي، وخاصـة بعـد انقطـاع المرتبـات بسـبب العـدوان علـى اليمـن، فبـدأ يبحـث عـن طريـق جديـد يمنحـه النشـاط والإبـداع. لـم يكـن القـرار سـهلاً، فقـد واجـه مزيجًـا مـن التشـجيع والتثبيـط، لكـن عزيمتـه الصلبـة كانـت أقـوى مـن أي إحبـاط. عندمـا قـرر خالـد الدخـول فـي مجـال الزراعـة، كان يعلـم أن الأمـر لـن يكـون سـهلاً، خاصـة أن الزراعـة تتطلـب جهـدًا ومـوارد كبيـرة. وبعـد التشـاور مـع الأصدقـاء والعائلـة، وجـد أن زراعـة البـن فكـرة واعـدة، خصوصًـا فـي منطقتـه بعزلـة العـذارب فـي مديريـة بعـدان. بـدأ الإعـداد فـي ينايـر 2021، حيـث قـام بحـرث الأرض وتسـويرها، وبنـاء خـزان مرتفـع لتوفيـر الـري بالتنقيـط، وتجهيـز الحفـر وإضافـة السـماد العضـوي الطبيعـي (الذبـل الغنيمـي). وفـي مـارس مـن العـام نفسـه، بـدأ بغـرس 1000 شـتلة بـن عديني، ليكـون بذلـك أول مـن يـزرع البـن فـي منطقتـه.

لـم يكـن المشـوار مفروشًـا بالـورود، فقـد واجـه العديـد مـن الصعوبـات، أبرزهـا نقـص الميـاه، ممـا اضطـره لإنشـاء سـد لحجـز ميـاه الأمطـار بتكلفـة 17 مليـون ريـال مـن مالـه الخـاص. لـم يكـن ذلـك التحـدي الوحيـد، فقـد تعـرض المشـروع لاعتـداءات أدت إلـى قلـع وتكسـير حوالـي 400 شـجرة بـن، فـي محاولـة لإحباطـه ودفعـه للتراجـع. لكـن الإصـرار والتصميـم كانـا سـلاحه فـي مواجهـة كل التحديـات، فواصـل العمـل حتـى تمكـن مـن تعويـض الأشـجار المفقـودة بدعـم مـن مكتـب الزراعـة بالمحافظـة بتوجيـه مـن وزيـر الزراعـة والـري السـابق عبدالملـك الثـور، واسـتمر فـي تطويـر المشـروع حتـى اكتمـل.

رغـم كل المصاعـب، بـدأت بعـض أشـجار البـن تثمـر فـي السـنة الثانيـة، وتضاعـف المحصـول فـي السـنة الثالثـة، ليصبـح الإنتـاج فـي السـنة الرابعـة فـي تزايـد مسـتمر. لـم يكـن النجـاح محصـورًا فـي الكميـة فقـط، بـل فـي الجـودة أيضًـا، حيـث حصـل البـن المنتـج علـى 87 نقطـة فـي فحـص التـذوق وفـق معاييـر القهـوة المختصـة عالميًـا، وهـو إنجـاز يعكـس الجـودة العاليـة للبـن العديني الـذي يزرعـه خالـد التـام.

مـا بـدأ كفكـرة، تحـول إلـى شـغف وعشـق لشـجرة البـن، حتـى أصبـح خالـد مسـتعدًا لبـذل كل جهـده ومالـه لضمـان نجـاح هـذه الخطـوة، ليـس فقـط لأجـل نفسـه، بـل ليكـون نموذجًـا يلهـم الآخريـن فـي منطقتـه. لـم يكـن يبحـث عـن الربـح السـريع، بـل عـن النجـاح والاسـتدامة، وعـن مشـروع يمكـن أن يغيـر حيـاة الكثيريـن، ويدفعهـم إلـى الاسـتثمار فـي زراعـة البـن اليمنـي، الـذي يعـد مـن أفضـل أنـواع البـن فـي العالـم.

إيمانًـا منـه بأهميـة نشـر ثقافـة زراعـة البـن، يوجـه خالـد دعـوة مفتوحـة لشـباب منطقتـه ومحافظتـه للبـدء فـي زراعـة هـذا الإرث الثميـن، والاسـتفادة مـن التجربـة الناجحـة التـي خاضهـا. وليـس ذلـك فحسـب، بـل أعلـن اسـتعداده لدعمهـم بتوفيـر شـتلات البـن مجانًـا علـى نفقتـه الخاصـة، تشـجيعًا لهـم وتحفيـزًا للانخـراط فـي هـذا المجـال الحيـوي، الـذي يحمـل بيـن طياتـه فرصًـا اقتصاديـة كبيـرة ومسـتقبلًا مسـتدامًا.

اليـوم، وبعـد أربـع سـنوات مـن العمـل المتواصـل، يجنـي خالـد التـام ثمـار جهـده، ليـس فقـط مـن خـلال محاصيـل البـن ذات الجـودة العاليـة، بـل مـن خـلال الأثـر الـذي أحدثـه فـي منطقتـه، حيـث بـدأ الآخـرون ينظـرون إلـى زراعـة البـن كفرصـة حقيقيـة للاسـتثمار والتنميـة. قصـة خالـد ليسـت مجـرد قصـة زراعيـة، بـل هـي قصـة إصـرار، وتحويـل التحديـات إلـى فـرص، وتحقيـق النجـاح رغـم كل الصعوبـات.

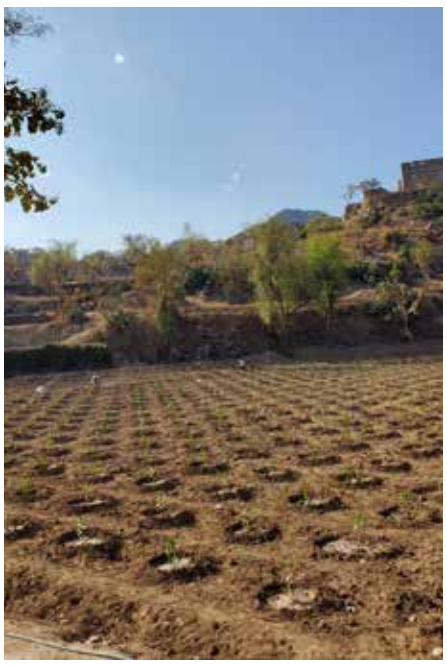

أيام المعالم	المعالم الزراعية						المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها					
	المعلـم	مـن		إلـى			إسم المنـزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم	
13	عشاء سادس الصواب	25	فبراير	9	مارس		سعد الأخبية	21	فبراير	5	مارس

يقول علي ولد زايد:

اذا تساوى الليل مع النهار في الطول يا حـذراة من كـل وادي مَطلَـوْلَ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

السبت 23 شعبان 1446هـ | 22 فبراير 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 100

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

ثم ما بعد عملية الصيد:
- كذلك هناك طرق لإنتاج الأسماك وتوزيعها، تتحمل لفترات وأوقات طويلة.
- وهناك التعليب لهذه النعمة: حسن التعليب لها، والاستثمار بشكل أفضل لها.
هذه نعمة من النعم المتاحة، التي تحتاج فقط إلى عناية:
- بتحسين الإنتاج. - بتوفير الوسائل. - بتطوير الوسائل والأساليب.
والاستفادة من التقنيات الحديثة، والتطور في هذه المجالات بكلها

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

الاهتمام بالإنتاج السمَكي

يُعد قطاع الاسماك من النعم التي أنعم الله بها علينا،ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية التي تمتلك مقوّمات هائلة قادرة على تعزيز الأمن الغذائي، ودعم الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل واسعة، خاصّةً في ظلّ التحديات التي تواجه البلاد. تمتلك اليمن شريطا ساحليًا يمتد لأكثرَ من 2500 كيلومتر على البحرَين العربي والأحمر، إضافة إلى عشرات الجزر الغنية بالثروات البحريّة، مما يجعل هذا القطاع قادرا على أن يكون رافعة اقتصادية كبرى إذا ما تمّ استغلالة بالشكل الصحيح.

يتميز القطاع السمَكي في اليمن بعدة مقومات تجعله قطاعا واعدا وقادرا على تحقيق نهضة اقتصادية، حيث تمتلك المياه اليمنية تنوعا بيولوجيا فريدا، إذ يوجد أكثر من 400 نوع من الأسماك والأحياء البحرية، منها أنواع ذاتُ قيمة اقتصادية عالية، كما يُوفرُ موقعُ اليمن الاستراتيجي عًلى طُرقِ التجارة البحرية ميزة تنافسية في تصدير المنتجات السمَكية إلى الأسواق الإقليمية والدولية..

ورغمَ امتلاك اليمن شريطا ساحليا طويلا، وتوافر كميات كبيرة من الأسماك، إلا أن الاستزراعَ السمَكي يعَد أحَدَ أهمِّ الحلول التي يمكنُ أن تسهم في زيادة الإنتاج السمَكي، وتوفير الأمن الغذائي، وتقليل الضغط على المخزون الطبيعي من الأسماك. وقد أصبحَ هذا المجال توجها عالميا في ظل انخفاض المخزون السمَكي في البحار نتيجةَ الصيد الجائرِ والتغيراتِ المناخية.

يُتيح الاستزراع السمَكي إنتاجَ كميات كبيرة من الأسماك، سواء في المياة العذبة مثل السُّدود والأنهار والغيول أوالمالحة بجوار السواحل او المزارع المغلقة مما يقلل من الاعتماد على الصيد البحري، كما يُخفف الضغوطَ على المخزون السمَكي الطبيعي، ويساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي، ويوفرُ فرصَ عمل في مجالات متعددة.

إنَّ القطاعَ السمكي يُعَدُّ إحدى الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني، والاهتمامُ به أصبحَ اليومَ من الأولويات لدينا، حيث نعملُ جاهدينَ ومُتوكّلينَ على الله وفقَ الممكن والمتاح، وتنفيذا لمُوجهات القيادة الثورية والسياسية الرامية إلى تنمية هذا القطاعِ والحفاظ عليه، والاهتمام بالإنتاج السمَكي، وتطوير آليات التسويق السمَكي، وتنمية الصادرات السمَكية، والحفاظ على البيئة البحرية، والاهتمام بصناعة وتعليب الأسماك وتوطينها محليا، وتخفيض فاتورة الاستيراد.

كل هذا جاءَ تنفيذا لمُوجهات السيد القائد عبدالملك الحوثي - يحفظه الله ويرعاه - الذي أكدَ على أهمية تنمية القطاعات الإنتاجية، وفي مُقدمتها القطاعُ الزراعي والسمَكي، باعتبارها ركائزَ أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلُّص من التبعية للخارج. كما شددَ على أن الاهتمامَ بالثروة السمَكية يجبُ أن يكونَ ضمنَ الأولويَّات الوطنية، باعتبارها مصدرا مُهما للغذاء والدخل، ومجالا واسعا لخلق فرص العمل.

إن اليمنَ يمتلك كَنْزا اقتصاديا كبيرا غيرَ مُستغل بالكامل في قطاعه السمَكي، ويمكنُ لهذا القطاع أن يكونَ ركيزة أساسيةَ في بناء اقتصاد قوي ومستقل إذا ما تم استثمارُهُ بالشكل الصحيح، مع التوجه الوطني نحوَ استغلال الفُرص الاستثمارية في هذا القطاع لزيادة الإنتاج المحلي.

إنّ الالتزامَ بموجهات السيد القائد في تعزيز الإنتاج الوطني وحماية الموارد اليمنية يجبُ أن يكونَ منهجاً عمليًا لتحقيق نَهضة اقتصادية حقيقية، يكون القطاع السمَكي أحدَ أعمدتهًا الأساسيَّة.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية